

Distr.: General
7 February 2013
Arabic
Original: English

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة



اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

التقارير الأولية المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ٣٥ من الاتفاقية

المكسيك*

[٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١١]

* وفقاً للمعلومات المرسلّة إلى الدول الأطراف فيما يتعلق بتجهيز تقاريرها، لم تنقح هذه الوثيقة رسمياً قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٤-١ المنهجية
٤	٦-٥ مقدمة
٥	٢٤٢-٧ تنفيذ مواد الاتفاقية
٥	٢٨-٧ المواد ١ إلى ٤
٩	٣٣-٢٩ المادة ٥ المساواة وعدم التمييز
١٠	٤١-٣٤ المادة ٦ النساء ذوات الإعاقة
١١	٥٠-٤٢ المادة ٧ الأطفال ذوو الإعاقة
١٣	٥٣-٥١ المادة ٨ إذكاء الوعي
١٣	٦١-٥٤ المادة ٩ إمكانية الوصول
١٧	٦٢ المادة ١٠ الحق في الحياة
١٧	٧٠-٦٣ المادة ١١ حالات الخطر والطوارئ الإنسانية
	 المادة ١٢ الاعتراف بالأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع الآخرين أمام القانون
١٨	٧٧-٧١ المادة ١٣ إمكانية اللجوء إلى القضاء
٢٠	٨٨-٧٨ المادة ١٤ حرية الشخص وأمنه
٢٢	٩١-٨٩ المادة ١٥ عدم التعرض للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
٢٢	٩٦-٩٢ المادة ١٦ عدم التعرض للاستغلال والعنف والاعتداء
٢٣	١٠٤-٩٧ المادة ١٧ حماية السلامة الشخصية
٢٤	١٠٨-١٠٥ المادة ١٨ حرية التنقل والجنسية
٢٥	١١٢-١٠٩ المادة ١٩ العيش المستقل والإدماج في المجتمع
٢٦	١١٦-١١٣ المادة ٢٠ التنقل الشخصي
٢٦	١٢١-١١٧ المادة ٢١ حرية التعبير والرأي والحصول على المعلومات
٢٧	١٢٨-١٢٢ المادة ٢٢ احترام الخصوصية
٢٨	١٣٠-١٢٩ المادة ٢٣ احترام البيت والأسرة
٢٩	١٣٦-١٣١ المادة ٢٤ التعليم
٣٠	١٥٧-١٣٧ المادة ٢٥ الصحة
٣٤	١٧٥-١٥٨ المادة ٢٦ التأهيل وإعادة التأهيل
٣٨	١٨٨-١٧٦ المادة ٢٧ العمل والعمالة
٤٠	٢١٢-١٨٩ المادة ٢٨ مستوى المعيشة اللائق والحماية الاجتماعية
٤٤	٢٢١-٢١٣ المادة ٢٩ المشاركة في الحياة السياسية والعامة
٤٦	٢٢٩-٢٢٢

٤٨	٢٣٠	المادة ٣٠ المشاركة في الحياة الثقافية وأنشطة الترفيه والتسلية والرياضة.....	
٤٨	٢٣٤-٢٣١	المادة ٣١ جمع الإحصاءات والبيانات.....	
٤٩	٢٣٩-٢٣٥	المادة ٣٢ التعاون الدولي.....	
٥٠	٢٤٢-٢٤٠	المادة ٣٣ التنفيذ والرصد على الصعيد الوطني.....	
٥٠	٢٧٠-٢٤٣	الاستنتاجات.....	رابعاً -

المرفقات**

** يمكن الاطلاع على المرفقات في ملفات الأمانة.

أولاً - المنهجية

- ١- هذه الوثيقة هي موجز تنفيذي للتقرير الأولي للمكسيك (انظر المرفق ١)، وقد شاركت في صياغتها طائفة واسعة من الإدارات التابعة للسلطتين التنفيذية والتشريعية في الحكومة الاتحادية، والسلطة القضائية والسلطات الوطنية، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ولجنة حقوق الإنسان التابعة للمقاطعة الاتحادية، ومؤسسات أكاديمية.
- ٢- ويتضمن التقرير الأولي مساهمات وتعليقات من المجتمع المدني، تم الحصول عليها من طريق دراسة استقصائية أجريت في الفترة من ٢٢ شباط/فبراير إلى ٧ آذار/مارس ٢٠١١ عبر الموقعين الشبكيين لوزارة الخارجية والمجلس الوطني الحالي لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم. وجرت أيضا استشارة الفريق العامل المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التابع للجنة المعنية بالسياسة الحكومية لحقوق الإنسان، المكون من ممثلين لهيئات حكومية اتحادية وممثلين لمنظمات المجتمع المدني.
- ٣- ووُضعت منهجية العمل في حلقة عمل تدريبية بشأن إعداد التقرير الأولي للمكسيك، عُقدت في وزارة الخارجية يومي ٢٧ و ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠ وحضرها خبراء من اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (انظر المرفق ٢).
- ٤- وجرت الاستعانة أثناء إعداد التقرير بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بوثائق خاصة بمعاهدات محددة، يتعين على الدول الأطراف أن تقدمها بموجب الفقرة ١ من المادة ٣٥ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD/C/2/3).

ثانياً - مقدمة

- ٥- يشكل تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تحدياً كبيراً لكل من الحكومة والمجتمع في المكسيك، وذلك بسبب التغيرات التي ينطوي عليها إدخال معايير جديدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم. وبذا، تتمثل المهمة الرئيسية أمام البلد في المستقبل القريب في كفالة أن تكون التدابير المتخذة متسقة مع فهم شامل للنظرة تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة بموجب الاتفاقية، وبخاصة فيما يتعلق بإدماج النموذج الاجتماعي للإعاقة، حيث تعتبر الإعاقة نتاجاً للعقبات التي تواجه الأشخاص المصابين بالعجز أو ذوي الإمكانيات المحدودة، على نحو يؤدي إلى تعطيل مشاركتهم الكاملة في شؤون المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين.
- ٦- ومن هذا المنطلق، يمكن اعتبار المكسيك بصفة عامة في مرحلة انتقالية في إطار عملية أوسع نطاقاً لإدماج حقوق الإنسان في أنشطة الدولة.

ثالثاً - تنفيذ مواد الاتفاقية

المواد من ١ إلى ٤

التدابير التشريعية

٧- بدأ إصلاح التشريعات الرامية إلى حماية الحق في المساواة وعدم التمييز في البلد في عام ٢٠٠١ بتعديل الفقرة ٣ في المادة ١ من دستور الولايات المكسيكية المتحدة، التي تحظر جملة أمور منها جميع أشكال التمييز على أساس الإعاقة. وأعقب ذلك إجراء تعديلات على دساتير ١٢ ولاية اتحادية، لتنص صراحة على منع التمييز أو تكفل الحق في المساواة^(١).

٨- وفي عام ٢٠٠٣، اعتمد القانون الاتحادي بشأن منع التمييز والقضاء عليه (انظر المرفق ٣). ويحدد هذا القانون مفهوم التمييز بأنه أي نوع من التفرقة أو الاستبعاد أو التقييد على أساس الإعاقة، ضمن أسباب أخرى، ويشتمل على قائمة بأنواع السلوك التمييزي المحظورة. ويحدد القانون أيضاً تدابير إيجابية وتعويضية يتعين على الهيئات العامة والسلطات الاتحادية اتخاذها من أجل تعزيز تكافؤ الفرص لمختلف الفئات الضعيفة تقليدياً.

٩- وبالمثل، سنت ١٧ ولاية قوانين لمنع التمييز والقضاء عليه^(٢). وتنص جميعها على أن التمييز قد يكون على أساس الإعاقة، لكن استخدمت في أربعة قوانين منها عبارة "ذوو القدرات المختلفة"، مما يستوجب تعديلها^(٣).

١٠- وأتاح القانون العام المتعلق بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، لسنة ٢٠١١، إمكانية موازنة التشريعات الوطنية مع الاتفاقية (انظر المرفق ٤). ويتمثل مفهوم "الشخص ذو الإعاقة" وفقاً للمادة ٢، في الباب الحادي والعشرين من القانون، على أنه "أي شخص يعاني عجزاً بدنياً أو عقلياً أو ذهنياً أو حسياً واحداً أو أكثر، سواء كان العجز خلقياً أو مكتسباً، دائماً أو مؤقتاً، قد يؤدي، جراء الحواجز التي يواجهها ذلك الشخص في البيئة الاجتماعية، إلى الحيلولة دون إدماجه بشكل كامل وفعال في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين".

١١- ويرمي القانون إلى معالجة مسألة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وفق المعايير الجديدة التي وضعتها الاتفاقية، مع مراعاة ضرورة تيسير نمائهم الكامل وتكافؤهم في الفرص. وأنشئ،

(١) تشياباس، وكواهيا، ودورانغو، والمكسيك، وغواناخواتو، وهيدالغو، وميتشواكان ودي أو كامبو، وموريلوس، ونويفو ليون، وسان لويس بوتوسي، وتاباسكو، ويوكاتان.

(٢) باخا كاليفورنيا سور، وكامبيتشي، وكواهيا، وكوليفيا، وتشياباس، وتشيووا، والمقاطعة الاتحادية، ودورانغو، وغيريرو، وهيدالغو، والمكسيك، وميتشواكان دي أو كامبو، وناياريت، وسان لويس بوتوسي، وتاماوليباس، ويوكاتان، وزاكاتيكاكس.

(٣) كوليفيا، والمكسيك، ووتاماوليباس، ويوكاتان.

بموجب ذلك القانون نظام وطني لكفالة نماء الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم في المجتمع. ويتكون ذلك النظام من إدارات ووكالات حكومية اتحادية وهيئات حكومية ولائية ومجالس بلدية وشخصيات طبيعية أو اعتبارية في القطاعين العام والخاص، ممن يوفر خدمات للأشخاص ذوي الإعاقة. وينص القانون أيضا على إنشاء المجلس الوطني لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم، بوصفه وكالة عامة لا مركزية تتمتع بشخصية اعتبارية وموارد خاصة بها. وستتمتع تلك الوكالة بالحرية في المجالين الفني والإداري، اللازمة لوضع السياسات والاستراتيجيات والأنشطة والبرامج المستقاة من القانون، من أجل الوفاء بمتطلبات ولايتها.

١٢- وتوجد قوانين نافذة بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة في معظم الولايات، عدا ولايتي باخا كاليفورنيا سور والمكسيك (انظر المرفق ٥). ويجري استعراض معظم هذه القوانين أو ينبغي استعراضها، كي تمثل بشكل كامل إلى الاتفاقية. وعلى سبيل المثال، لا تزال بعض العناوين والنصوص في قوانين ولايات باخا كاليفورنيا، وكامبيتش، وغواناخواتو، وناياريت، تشتمل على مصطلحات غير صحيحة مثل "القدرات المختلفة" أو "المعوقين". ومن الضروري أيضا إصلاح النصوص المتعلقة ببعض الحقوق، إذ يقتصر مفهوم "إمكانية الوصول" على تيسير الوصول المادي في بعض القوانين، على سبيل المثال.

١٣- وفي عام ٢٠١٠، صُمم قانون المقاطعة الاتحادية بشأن إدماج ونماء الأشخاص ذوي الإعاقة كي يعزز إدماجهم ونمائهم بشكل كامل، ويحتم القانون على حكومة العاصمة اتخاذ خطوات لتوفير وسائل نقل عامة تتيح إمكانية ركوب الأشخاص ذوي الإعاقة (انظر المرفق ٦).

١٤- وفي آذار/مارس ٢٠١١، أكمل مجلس النواب (الكونغرس) عملية تعديل ١١ مادة من مواد الدستور في مجال حقوق الإنسان (انظر المرفق ٧)، ليتحول التشريع المكسيكي من نموذج ثنائي إلى نموذج أحادي، فيما يتعلق بإدماج القانون الدولي لحقوق الإنسان في التشريعات المحلية. وتشكل حقوق الإنسان المنصوص عليها في الدستور والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي تدخل المكسيك طرفا فيها، بما في ذلك اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، جزءا من القانون السامي، ويجوز الاحتكام إليها مباشرة في أية محكمة، ويجب أن تفسر وفقا للاجتهادات القانونية لهيئات المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.

١٥- ومنذ عام ٢٠٠٧، يعكف المجلس الوطني لمنع التمييز على دراسة التشريعات من أجل تحديد كيفية مواءمة القوانين الاتحادية والمحلية المختلفة. وأدى ذلك إلى استعراض ما مجموعه ٥٥٠ صكا وتقديم أكثر من ٩٠ رأيا قانونيا. وقام كل من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمجلس الوطني لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم، بالتعاون مع مجلسه الاستشاري، بإجراء دراسات على تشريعات وأنظمة مختلفة.

التدابير المزمع اتخاذها

١٦- تحكم السياسات العامة المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢ والبرنامج الوطني لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة

للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢ (انظر المرفق ٨). وبالإضافة إلى الرعاية الصحية والتعليم والعمل والرعاية الاجتماعية والتسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة؛ تشمل التسهيلات، لأول مرة في تاريخ البلد، مجالات لم يجر النظر فيها في الماضي مثل الحقوق المدنية والسياسية والضمانات القانونية ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية والثقافية والرياضية.

١٧- وينص الفرع ٣ من خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢، على أن الغرض من السياسة الاجتماعية هو تحقيق التنمية البشرية ورفاه جميع المكسيكيين عبر المساواة في الفرص. وستركز الجهود المبذولة في ذلك السياق على الفئات الضعيفة، التي تشمل، ضمن فئات أخرى، الأشخاص ذوي الإعاقة.

١٨- وفي عام ٢٠٠٨، أُعلن عن صدور البرنامج الوطني لحقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢، بوصفه الأداة التي تستخدمها الحكومة الاتحادية لتعزيز الدفاع عن حقوق الإنسان، ومعيارا إلزاميا لجميع الأطراف المؤثرة صانعة القرار (انظر المرفق ٩).

١٩- وتشمل الأهداف المقترحة للبرنامج "تعزيز توفير الرعاية الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة وفقا للالتزامات الدولية القائمة"، و"تعزيز ثقافة الاحترام والمساعدة من أجل التضامن مع حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم في الإدارة العامة الاتحادية والمجتمع المدني".

٢٠- وفي تموز/يوليه ٢٠٠٩، أُعلن عن صدور البرنامج الوطني لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، الذي يهدف إلى كفالة ترابط السياسات العامة واتخاذ زمام المبادرة الاستراتيجية في مؤسسات القطاع العام و/أو الخاص، على المستويات الثلاثة للحكومة، من أجل المساهمة في الرعاية الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مجالات الحياة، وفي إطار من المساواة في الحقوق والفرص ودون تمييز، مع مراعاة المنظور الجنساني. وتتسق المبادئ التوجيهية للبرنامج بشكل تام مع أحكام المادة ٣ في الاتفاقية، في سبيل تحقيق أهداف البرنامج.

٢١- وأخذت في الاعتبار عند إعداد البرنامج، آراء منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات المعنية بشؤونهم في مختلف أنحاء البلد، التي جمعت من خلال مشاورات إقليمية أجراها البرنامج الوطني للتنمية الشاملة للأسرة.

٢٢- وجرى التسليم في البرنامج بأن الأشخاص ذوي الإعاقة لا يزالون من الفئات الأشد هميشا في المجتمع، وأهم ضحايا للتمييز في كثير من الجوانب، بما في ذلك المشاركة في الحياة السياسية والعامة، والحصول على التعليم، والعمالة، وحرية التنقل.

٢٣- ويتولى المجلس الوطني لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم، تنسيق عملية تعميم مراعاة منظور الإعاقة في برامج الإدارة العامة الاتحادية، بما في ذلك الميزانيات. وشهدت السنة المالية ٢٠١٠، تخصيص ميزانية استثنائية قدرها ٢٥٠ مليون بيزو لصندوق الأشخاص ذوي

الإعاقة، من أجل دعم وتطوير برامج خاصة طويلة الأجل، يمكن تكرارها في السنوات اللاحقة.

٢٤- وتوجد في عدة ولايات مؤسسات مسؤولة عن تنسيق الجهود المتعلقة بالإعاقة (وهي باخا كاليفورنيا سور، وكامبيتشي، وكوليمبا، وخاليسكو، وناياريت، وتلاكسال، وزاكاتيكاس، والمقاطعة الاتحادية).

٢٥- وفي ١٧ آذار/مارس ٢٠١٠، اعتمد مجلس محافظي المجلس الوطني لمنع التمييز مشروع البرنامج الوطني لمكافحة التمييز والقضاء عليه للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، الذي يحدد سلسلة من الأهداف والاستراتيجيات والمبادرات الرامية إلى مساعدة الإدارة العامة الاتحادية على مكافحة التمييز.

٢٦- وبذلت المكسيك أيضا جهودا كبيرة لتعزيز ممارسة الأشخاص ذوي الإعاقة لحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية، بطرائق تشمل مبادرات من قبيل: تشييد بنية تحتية اجتماعية أساسية في المجتمعات المحلية الريفية والحضرية تتوفر فيها التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة؛ وتصميم أماكن عامة يسهل استخدامها للجميع؛ وتقديم خدمات خاصة للأطفال ذوي الإعاقة، مما يساعد الأمهات الأشد حرمانا من الناحية الاقتصادية على دخول سوق العمل؛ وتشييد هياكل أساسية تساعد في إعادة تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيشون في مجتمعات مهمشة؛ وتيسير إمكانية الوصول أمام منظمات المجتمع المدني المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة والمشغلة بشؤونهم كي تنفذ مشاريع من أجل إيجاد فرص العمل وإدراج الدخل؛ وتنظيم حملات توعية جماهيرية بغرض تعزيز الاندماج الاجتماعي لهذه الفئة من السكان.

٢٧- ويتصدر برنامج الأشخاص ذوي الإعاقة وبرنامج الأسر والفئات الضعيفة قائمة برامج السياسات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، في إطار البرنامج الوطني للتنمية الشاملة للأسرة.

ميزانية برنامج الأشخاص ذوي الإعاقة كنسبة مئوية من الميزانية السنوية للبرنامج الوطني للتنمية الشاملة للأسرة

(ملايين البيزو)

السنة	ميزانية البرنامج الوطني للتنمية الشاملة للأسرة (ألف)	ميزانية برنامج الأشخاص ذوي الإعاقة (باء)	نسبة مئوية (جاء) = ألف/باء
٢٠٠٨	١ ٦٠٤,٦	٣٣٢,٨	٢٠,٧ في المائة
٢٠٠٩	١ ٦٦٨,٧	٤٨٦,٤	٢٩,١ في المائة
٢٠١٠	١ ٦٦٨,٥	٢٣٤,٤	١٤ في المائة

٢٨- ويتضمن برنامج حقوق الإنسان بالمقاطعة الاتحادية فصلا شاملا عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، يشتمل على مبادرات ذات معايير تتسق مع تنفيذ الاتفاقية. ويعتبر هذا البرنامج، الذي وضع بمشاركة وتوافق آراء الهيئات العامة والهيئات العامة ذات الاستقلال

الذاتي والهيئات الدولية لحقوق الإنسان وتنظيمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية، والذي يمثل نموذجاً لتنفيذ الاتفاقية، ملزماً للوكالات ذات الصلة.

المادة ٥

المساواة وعدم التمييز

٢٩- يجوز لأي شخص تقديم مطالبات أو شكاوى إلى المجلس الوطني لمنع التمييز. وتعمل هذه الآليات غير القضائية على حماية الحق في المساواة وعدم التمييز، وتستند إلى توافر حسن النية لدى الأطراف. ويجوز تقديم المطالبات ضد موظفي الخدمة المدنية الاتحادية بسبب أفعال ارتكبوها أثناء أداء مهامهم الرسمية أو فيما يتصل بأداء تلك المهام، كما يجوز تقديم الشكاوى ضد الأشخاص. وتحل الشكاوى بواسطة إجراءات توفيقية. وفي حالة فشل الإجراءات التوفيقية، يجوز استمرار التحقيقات إلى حين التوصل إلى قرار عن طريق دعاوى مدنية أو جنائية.

٣٠- وقد عالج قسم المطالبات والشكاوى التابع للمجلس ١٦٣ التماساً من هذا النوع يتعلق بالإعاقة، خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠ (انظر المرفق ١٠). وتجاوز عدد الشكاوى المقدمة من أشخاص ذوي إعاقة حركية عدد الشكاوى المقدمة من أشخاص ذوي إعاقات ذهنية أو حسية (بصرية/سمعية)^(٤).

٣١- وفي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠، اشتملت المطالبات^(٥) المقدمة إلى المجلس الوطني لمنع التمييز على ٢١ حالة ادعاء بالتعرض لسلك تمييزي أو على أساس الإعاقة.

٣٢- وتشير الشكاوى والمطالبات المقدمة إلى المجلس في عام ٢٠١٠ إلى أن الحقوق التي قدم الأشخاص ذوو الإعاقة تلك الشكاوى والمطالبات بشأنها هي: إمكانية الوصول إلى الأماكن العامة؛ والحصول على التعليم و/أو تقديم الخدمات التعليمية؛ والحق في العمل وما يتصل به من مسائل، مثل الترقيات والتدريب والأمن الوظيفي؛ والمعاملة الكريمة وتكافؤ الفرص؛ والترفيه والاستجمام؛ وحقوق الطفل؛ وحقوق كبار السن.

٣٣- وتوجد في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إدارة للشكاوى. وتشير الإفادات إلى أنها عالجت، بنهاية عام ٢٠١٠، حوالي ٤٠٠ شكوى بشأن ادعاءات بانتهاك حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأقامت اللجنة أيضاً خمس دعاوى للطعن في دستورية بعض القوانين المشتملة على مصطلحات تمييزية.

(٤) لا تظهر الأرقام الشكاوى والمطالبات المقدمة من أشخاص ذوي إعاقات عقلية أو نفسية.

(٥) بلاغات أو التماسات مقدمة بشأن ادعاءات بالتعرض لممارسات تمييزية من قبل سلطات اتحادية أو موظفين بالخدمة المدنية الاتحادية.

المادة ٦

النساء ذوات الإعاقة^(٦)

٣٤- بنيت الاستراتيجيات والسياسات العامة المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمرأة على مجموعة من القوانين المحلية^(٧)، بيد أنها تستند في المقام الأول إلى مختلف الصكوك الدولية التي صدقت عليها المكسيك^(٨) وتوصيات آلياتها المعنية بالمتابعة^(٩).

٣٥- وتكفل حقوق النساء والفتيات ذوات الإعاقة تسعة قوانين اتحادية (انظر المرفق ١١)، مما يشكل اعترافاً بأهمهن تمييزاً مزدوجاً وقيوداً كثيرة على ممارسة حقوق الإنسان الخاصة بهن. وهناك أيضاً قوانين للمساواة بين الجنسين في تسع عشرة ولاية، من بينهن ولاية واحدة لديها مجموعة لوائح خاصة بالمساواة بين الجنسين، في حين توجد نظم ولائية في خمس منها.

٣٦- وحددت السياسة الوطنية في البرنامج الوطني للمساواة بين الجنسين (انظر التذييل ١٢)، وهي تدار من خلال النظام الوطني للمساواة بين الجنسين^(١٠). وتتولى تنسيق النظام المؤسسة الوطنية لشؤون المرأة، وهو مكون من إدارات وهيئات تابعة للإدارة العامة الاتحادية ومن سلطات ولائية، إلى جانب سلطات المقاطعة الاتحادية والبلديات.

٣٧- ويتمثل الهدف ١ للبرنامج الوطني لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة في تعزيز حدوث تغير ثقافي، مع التركيز على المساواة بين الجنسين، من أجل مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة على ممارسة حقوقهم كاملة والاستفادة من تكافؤ الفرص.

٣٨- ويمثل المعيار المكسيكي NMX-R-025-SCFI-2009 المتعلق بالمساواة بين الجنسين في العمل صك توثيق لا مثيل له في أي مكان في العالم، ويتيح إمكانية قياس السياسات العامة المتعلقة بالمساواة في أماكن العمل التي تنتهجها منظمات القطاعين العام والخاص.

(٦) وفيت المكسيك بالتزامها بتقديم التقارير في حينها إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

(٧) القانون الاتحادي بشأن منع التمييز والقضاء عليه؛ والقانون العام للمساواة بين المرأة والرجل؛ والقانون العام بشأن كفالة خلو حياة المرأة من العنف ولوائحها؛ وقانون حظر الاتجار بالبشر والمعاقبة عليه ولوائحها؛ ضمن صكوك أخرى.

(٨) مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه والقضاء عليه (اتفاقية بيليم دو بارا).

(٩) عممت المؤسسة الوطنية لشؤون المرأة التوصيات العامة للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة على نطاق واسع من هيئات الإدارة العامة الاتحادية والوزارات المختصة بشؤون المرأة والسلطات القضائية والهيئات التشريعية ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك التوصية العامة ١٨ بشأن "النساء ذوات الإعاقة".

(١٠) ترمي الأهداف الاستراتيجية ٢ و٣ و٥ و٦ للبرنامج الوطني للمساواة بين الجنسين، إلى كفالة المساواة أمام القانون وإمكانية اللجوء إلى القضاء، بغرض تعزيز قدرات النساء، بمن فيهن ذوات الإعاقة، وتمكينهن من الناحية الاقتصادية.

٣٩- وفي الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠، عالجت وزارة العمل والرعاية الاجتماعية ٣٣١ ٣٠ حالة لنساء ذوات إعاقة، عن طريق مكتب التنسيق العام التابع لدائرة التوظيف الوطنية، وألحقت ٨٣٧ ٨ منهن بوظائف (انظر المرفق ١٣). وعالجت الشبكة الوطنية للتوظيف ٢٧٨ ١٠ حالة لنساء ذوات إعاقة، حصلت ٧٠٤ ١ منهن على وظائف، في الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٠ (انظر المرفق ١٤). وفي الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٠، وفرت المديرية العامة للتدريب دورات تدريب عن بعد لنساء ذوات إعاقة بلغ عددهن ٢١٥ امرأة، وحلقات تدريبية في فصول دراسية لثلاثين امرأة من ذوات الإعاقة (انظر المرفق ١٥). وفي الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠، قدم مكتب المدعى العام الاتحادي لشؤون الدفاع في مجال العمل المشورة القانونية في ١٦ حالة، ورفع دعاوى قضائية في ٩ حالات تتعلق بنساء ذوات إعاقة (انظر المرفق ١٦).

٤٠- وقامت المؤسسة الوطنية لشؤون المرأة، عن طريق صندوقها لتحقيق المساواة بتمويل مشاريع تديرها منظمات المجتمع المدني لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة (انظر المرفق ١٧).

٤١- ويتمثل هدف البرنامج المعني بتنظيم نساء الشعوب الأصلية من أجل الإنتاج، تحت رعاية اللجنة الوطنية للنهوض بالشعوب الأصلية، في المساعدة على تحسين الظروف المعيشية والاجتماعية لنساء الشعوب الأصلية اللاتي يعشن في مناطق شديدة أو مفرطة التهميش، ومساعدتهن على تنظيم أنفسهن بشكل أفضل وعلى تعزيز مشاركتهن في صنع القرار عن طريق تطوير مشاريع إنتاجية.

المادة ٧

الأطفال ذوو الإعاقة

٤٢- تكفل المادة ٤ من الدستور، من وجهة نظر حقوق الإنسان، حق الأطفال في تلبية احتياجاتهم المتعلقة بالأغذية والرعاية الصحية والتعليم والترويح السليم، من أجل تعزيز نمائهم الكامل. ويقر النص بوجود مجموعة محددة ومستقلة من الحقوق؛ ويلزم الدولة بالقيام بكل ما هو ضروري لصون كرامة الأطفال وكفالة ممارستهم لحقوقهم؛ ويحدد واجبات الوالدين وأولياء الأمر والأوصياء بغرض حماية تلك الحقوق؛ ويجعل من واجب الدولة أن توفر المرافق اللازمة لمساعدة الأفراد على المساهمة في أعمال حقوق الأطفال والمراهقين.

٤٣- ويرمي قانون حماية حقوق الطفل، الذي ينظم تنفيذ المادة ٤ من الدستور، إلى ضمان نماء الأطفال الكامل والشامل. وهو يعترف بحقوق الأطفال والمراهقين ذوي الإعاقة ويؤكد أحقيتهم في تنمية مهاراتهم بشكل كامل وفي العيش بوصفهم أفراداً مندمجين في المجتمع.

٤٤- وتتضمن المادتان ١١ و١٣ من القانون الاتحادي بشأن حظر التمييز والقضاء عليه سلسلة من تدابير العمل الإيجابي والتدابير التعويضية من أجل تعزيز تكافؤ الفرص للأطفال ذوي الإعاقة.

٤٥- وتتضمن دساتير ١٩ ولاية في الوقت الراهن أحكاماً تتعلق بمصلحة الطفل، ولدى جميع الولايات قوانين لحماية الأطفال على نحو يتماشى مع قانون حماية حقوق الطفل. وتحظى البنات بحماية خاصة في قوانين تنص على حق المرأة في حياة خالية من العنف في ١٥ ولاية (انظر المرفق ١٨).

٤٦- وتوفر المؤسسة المكسيكية للضمان الاجتماعي الرعاية لأطفال من ذوي الإعاقة يبلغ عددهم ٣٣٠ ٣ طفلاً على نطاق البلد، من خلال نموذج التعلم المتكامل المستخدم في مراكز رعاية الأطفال الشاملة. ويجري تطبيق برنامج وطني للزيارات، يجمع بين الأطفال ذوي الإعاقة وغيرهم من الأطفال، بغرض تشجيع الاختلاط والاندماج، في محاولة لتعزيز الفهم المؤسسي للإعاقة. ويجري في ضوء الاتفاقية، استكمال المعيار 001-001-3000 الذي ينظم رعاية الأطفال ذوي الإعاقة في مراكز رعاية الأطفال الشاملة.

٤٧- وبحلول حزيران/يونيه ٢٠١٠، كان ٢٤٤١ من الأطفال ذوي الإعاقة قد تم قبولهم في ١٧٧٥ مركزاً لرعاية الأطفال النهارية، في إطار برنامج توفير الدعم في مجال رعاية الأطفال للأمهات العاملات، التابع لوزارة التنمية الاجتماعية. وفي الفترة من حزيران/يونيه ٢٠٠٨ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٠، قامت رابطة الأشخاص المصابين بالشلل الدماغي بتدريب ١٤٥٥ شخصاً على إدارة مراكز الرعاية النهارية، مما مكن الأمهات العاملات اللاتي لا يستطعن الحصول على خدمات الرعاية النهارية في مرافق عامة من الالتحاق بالدراسة أو دخول سوق العمل، وهن واثقات من أن أطفالهن سيحصلون على رعاية جيدة.

٤٨- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، تقدم المجلس الوطني لحظر التمييز والقضاء عليه بشكوى بسبب اعتقاده بأن الأنظمة التي تحكم خدمات مراكز الرعاية النهارية المعنية برفاه الأطفال ونمائهم، التي تديرها مؤسسة الضمان الاجتماعي والخدمات لموظفي الدولة، تحد من إمكانية الوصول إلى تلك المراكز على أساس حالات طبية و/أو حالات إعاقة معينة. ويعمل ممثلون من كلتا المؤسستين في الوقت الراهن على تعديل تلك الأنظمة بما يكفل لهؤلاء الأطفال إمكانية الالتحاق بتلك المراكز دون خوف من التمييز.

٤٩- وقامت وزارة التعليم، بالتعاون مع بعض منظمات المجتمع المدني، بتصميم برنامج لدعم تنمية قدرات الطلاب ومنع تعرضهم للمخاطر (برنامج Construye-T)، الذي يشجع التنمية الكاملة للمكاتب الشباب عن طريق التعليم، في بيئة داعمة تتسم بالإنصاف والمشاركة الديمقراطية. ويُطبق ذلك البرنامج حالياً في ١٦٨٦ مدرسة ثانوية على نطاق البلد، وتصل خدماته إلى حوالي ١,٥ مليون طالب تقريباً.

٥٠- وأدرجت في أفرع أخرى من هذا التقرير معلومات إضافية عن المبادرات المتخذة لصالح الأطفال ذوي الإعاقة.

المادة ٨ إذكاء الوعي

- ٥١- يرى المجلس الوطني لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم أن التوعية هي الأساس لتحقيق الاندماج الاجتماعي الكامل لهؤلاء الأشخاص. وتنص الاستراتيجية ١-٢ للبرنامج الوطني لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة على أن إدماجهم في المجتمع والحياة المنتجة في البلد يستلزم إذكاء الوعي العام وتعزيز ثقافة الشمول والاحترام، والاعتراف بحقوقهم.
- ٥٢- وطلبت اللجنة الفرعية المعنية بحقوق الفئات الضعيفة، التابعة للجنة المعنية بالسياسة الحكومية لحقوق الإنسان، إلى هيئات الإدارة العامة الاتحادية وإلى الولايات تشجيع موظفي الخدمة المدنية على استخدام المصطلح الصحيح للدلالة على الأشخاص ذوي الإعاقة.
- ٥٣- ويوضح المرفق ١٩ المبادرات الرئيسية في مجال تحسين الصورة العامة للإعاقة، وهي مهمة تتطلب استمرار التحولات الثقافية التي سيستغرق ترسيخها جيلا كاملا.

المادة ٩ إمكانية الوصول

- ٥٤- تعود أولى الجهود الرسمية الرامية إلى تيسير إمكانية الوصول إلى المباني العامة إلى نهاية عقد التسعينات من القرن الماضي، حينما أنشئ فريق مشترك بين المؤسسات من أجل إزالة العوائق. وقاد الفريق الجهود التي بُذلت لإقناع مختلف المؤسسات بالشروع في توفير التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في مرافقها وتشجيعها على اعتماد استراتيجيات لتحقيق ذلك الغرض، إلا أنه تعذر قياس النتائج برغم وضوحها للعيان.
- ٥٥- وعلى الرغم من الافتقار إلى معلومات إحصائية عن مدى سهولة الوصول الفعلي إلى مباني الإدارة العامة الاتحادية، يمكن القول إن المكسيك تمر بمرحلة أساس أولية لتوفير التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة الحركية في تلك المباني، والقول أيضا إن بعض المؤسسات قد أحرزت تقدما في تعزيز التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة البصرية والسمعية.
- ٥٦- وأجرى برنامج تسهيلات استخدام المباني الاتحادية، التابع لمؤسسة إدارة الأصول الوطنية وتقييمها، تقييما لمدى سهولة الوصول في ٢٥٨ ٤ وحدة من المباني الاتحادية، أي زهاء ١٠ في المائة من مجموعها^(١). وتكشف شهادات مسح ٢٥٤٤ مبنى منها، عن أن التقدم المحرز في توفير التسهيلات فيها يقدر بنسبة ٣٥ في المائة، وأنها بصفة عامة لا تفي بمتطلبات توافر جميع التسهيلات. وقد أحرز تقدم في مجال توفير الخدمات الأساسية مثل

(١١) يقدر أن مجموع عدد مباني الإدارة العامة الاتحادية يبلغ ٢٥٩٠٠ مبنى.

السلام وأماكن وقوف المركبات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، مع درجة أقل من التقدم في مجالات من قبيل الوحدات الخدمية، ولا سيما توفير المراحيض المهيأة لاستخدامهم وتركيب العلامات.

٥٧- وتمثل التكلفة العقبة الرئيسية التي تواجه المؤسسات الراغبة في تعزيز إمكانية الوصول. فالإدارات لا تملك الأموال اللازمة لتنفيذ الأشغال الخاصة بتوفير التسهيلات المتعلقة بالتنقل والاستخدام داخل حيز المباني الاتحادية وفي ساحاتها الخارجية للأشخاص ذوي الإعاقة.

٥٨- ومن المعوقات الكبرى الأخرى عدم توحيد الكم الهائل من المواصفات الفنية المحددة في الأنظمة المختلفة للمستويات الثلاثة للحكومات.

٥٩- ولتحقيق تلك الغاية، قام المجلس الوطني لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم، في عام ٢٠٠٩، بالمشاركة في عملية تحديث المعيار NOM 233-SSAI-2008 المتعلق بتوفير التسهيلات في المستشفيات، واستكمال أنظمة المقاطعة الاتحادية المتعلقة بالبناء والتشييد، ومعيار التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسة الوطنية للهياكل الأساسية للتعليم. وأنشأ المجلس أيضا اللجنة المعنية بالتسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة والتصميم العام.

٦٠- ومن جهته، شارك المجلس الوطني لمنع التمييز والقضاء عليه في أنشطة التنسيق المشتركة بين الوكالات، مثل جلسات النقاش بشأن التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة والنقل، التي عقدها مجلس نداء الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم في إطار برنامج المقاطعة الاتحادية للتنمية الشاملة للأسرة. وفي سياق الامتثال لولايته في مجال إصدار الفتاوى القانونية، اشترك المجلس في العمل مع الجامعة المستقلة لمنطقة العاصمة الكبرى من أجل وضع مجموعة من الأنظمة العامة للبناء والتشييد.

٦١- وبرغم كل شيء، تستطيع المكسيك التباهي بأن لديها مجموعة متنوعة من أفضل الممارسات. وأدرجت في المرفق ٢٠ قائمة بما اتخذ من تدابير رئيسية تجدر الإشارة من بينها إلى ما يلي:

(أ) توجد في ١٧ ولاية الآن، قوانين تتعلق بتوفير التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في المباني والأماكن العامة الأخرى^(١٢)؛

(١٢) وفقا للجنة الوطنية لحقوق الإنسان: باخا كاليفورنيا، وتشياباس، وتشيووا، وكوليمبا، والمقاطعة الاتحادية، ودورانغو، وهيدالغو، وميتشواكان دي أوكامبو، وموريلوس، ونويفو ليون، وأواهواكا، وكيريتارو، وتاباسكو، وتاماوليباس، وتلاهكالالا، وفيراكروز، وزاكاتيكاس. ومن المقرر سن قوانين مماثلة في ولايتي سونورا وغويريرو.

- (ب) أنشئ، في إطار الميزانية الاتحادية لعام ٢٠١١، صندوق لمساعدة الولايات على توفير التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في وسائل النقل العام؛
- (ج) أدخلت أدوات لدعم تعلم التلاميذ ذوي الإعاقة في ١٤٦ ٩٩٦ فصلا بالصفين الخامس والسادس في المدارس الابتدائية، ومعدات تكنولوجية في ١٤ ٠٨٧ فصلا بالصف الأول في المدارس الثانوية؛
- (د) شملت خطط المؤسسة الوطنية للهياكل الأساسية للتعليم، للسنة المالية ٢٠١٠، تشييد أو تكييف أو تعديل سلا لم خاصة للطلاب ذوي الإعاقة في ٣ ٤٨٠ مدرسة في جميع أنحاء البلد، ووضعت لوائح للتسهيلات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة في مرافق التعليم (انظر المرفق ٢١)؛
- (هـ) يجري العمل في المعاهد التكنولوجية التي تديرها الدولة من أجل توفير التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في مرافق التعليم العالي؛ وبحلول تموز/يوليه ٢٠١٠، اكتمل العمل في ١٠٦ من تلك المؤسسات؛
- (و) جرى تكييف مؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة الرئيسية لتتلاءم مع احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، وأصبحت تدرس فيها مواضيع أو برامج شاملة للجميع أو ذات صلة بالإعاقة؛
- (ز) تلقى قطاع الصحة، منذ عام ٢٠٠٨، تمويلا من أجل تعزيز التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في المرافق والمؤسسات الصحية الوطنية؛
- (ح) أصدرت المؤسسة المكسيكية للضمان الاجتماعي مبادئ توجيهية بشأن توفير التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، شاركت في صياغتها تنظيمات المجتمع المدني، ووضعت نموذجا أوليا لخطة تكفل توافر تلك التسهيلات في مرافق الرعاية الطبية، جرى تنفيذه في ١٦ مستشفى من المستشفيات العامة المحلية؛
- (ط) أصدرت مؤسسة الضمان الاجتماعي والخدمات لموظفي الدولة دليلا بشأن تقييم التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في مكاتبها، ومجموعة معايير ومبادئ توجيهية للتصميم، بغرض وضع تصميمات مبان مكيفة مع احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- (ي) في عام ٢٠١٠، أسس برنامج الإقراض بصندوق الإسكان الخاص، التابع لمؤسسة الضمان الاجتماعي والخدمات لموظفي الدولة، مشروعا لتوفير الرهونات العقارية المعجلة للأشخاص ذوي الإعاقة؛
- (ك) في أوائل عام ٢٠١٠، قام الصندوق الاستئمان التابع للصندوق الوطني الاجتماعي للإسكان، والمجلس الوطني لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم، بوضع

نموذج للإسكان الميسور التكلفة للأسر ذات الدخل المنخفض التي يوجد من بين أفرادها أشخاص ذوو إعاقة؛

(ل) تشجع وزارة الاتصالات والنقل ثقافة توفير التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في المباني والبيئات الحضرية، وفي وسائل النقل البري والجوي والبحري، ووسائل الاتصالات، وفيما يتصل بالسياحة (انظر المرفق ٢٢)؛

(م) تتوفر في معظم مطارات البلد تسهيلات خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة الحركية، ويجري العمل على توفيرها في محطات الحافلات الرئيسية بالولايات؛

(ن) ستكون لنظام مترو بوس (Metrobús) الجديد للنقل الجماعي المتكامل، في مدينة المكسيك، محطات ومركبات تتوفر فيها التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة على الخططين العاملين حالياً. وستتوفر التسهيلات بشكل كامل على خطين آخرين للحافلات والخط رقم ١٢ لقطار الأنفاق. وتتوفر تسهيلات كاملة كذلك على خط قطارات الضواحي، الذي تديره وزارة الاتصالات والنقل؛

(س) يوجد في مدينتي ليون وغوادالاهارا، وفي المقاطعة الاتحادية، خط نقل واحد على الأقل تتوفر فيه التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة. كما تُبذل جهود لتعزيز التسهيلات في المباني والساحات ووسائل النقل في المناطق الحضرية، في ولايات تشمل تشياباس، وكوليمبا، والمكسيك، وتاباسكو؛

(ع) توجد في جميع أنحاء البلد فنادق تتوافر فيها مستويات مختلفة من التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في الأماكن العامة وفي غرفة أو غرفتين. وتسلسل وزارة السياحة الضوء على الوجهات التي يقصدها السواح مثل كانكون، وبويرتو فايارتا، ومدينة المكسيك؛

(ف) تشجع شبكة TURISSSTE لوكالات السياحة، التي تديرها مؤسسة الضمان الاجتماعي والخدمات لموظفي الدولة، السفر وأنشطة الاستجمام من خلال منح خصومات خاصة للأشخاص ذوي الإعاقة وتوفير التسهيلات الخاصة بهم في الجولات والسفريات الداخلية والخارجية، وكذلك في سفريات النقل الجوي والبري والبحري؛

(ص) لم يقتصر العمل على تعزيز التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة على المدن والمباني. وتوجد في منتزه Izta-Popo الوطني، الذي يضم طريق Cortes Pass، استراحات ومسارات تتوفر فيها التسهيلات والسلامة الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في ١٦ موقعا أثريا.

(ق) وُضع حد أدنى لتوافر المتطلبات المتعلقة بالتسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في المتاحف كي يتمكنوا من زيارتها؛

(ر) يستطيع الأشخاص ذوو الإعاقة المشاركة في ١٩ منشطا رياضيا مختلفا في مراكز الألعاب الأولمبية بالمكسيك، وهو مرفق تغطي مساحته ٣٠٠٠ متر مربع في منطقة تبلغ مساحتها ٦٠٠٠ متر مربع؛

(ش) في عام ٢٠٠٩، اشتركت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مع اتحاد جمعيات المهندسين المعماريين بالمكسيك ومنظمة المجتمع المدني Libre Acceso، في وضع طريقة لتقييم مدى توافر التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في مباني الإدارة العامة الاتحادية على الصعيد الوطني، وشمل ذلك ٧٢ مبنى تابعا للحكومة الاتحادية في مختلف الولايات^(١٣). ونظمت اللجنة أيضا حملة توعية بشأن استخدام حيوانات إرشاد المكفوفين في المباني العامة.

المادة ١٠ الحق في الحياة

٦٢- تنص المادة ١ من الدستور، في جملة أمور، على حماية الحق في الحياة، وتنص على عدم حرمان أي فرد من هذا الحق. كما صدقت المكسيك، بدون تحفظات، على المعاهدات الدولية التي تكفل هذا الحق الأساسي.

المادة ١١ حالات الخطر والطوارئ الإنسانية

٦٣- توجد في المكسيك مؤسسات وبرامج وإطار قانوني للتعامل مع حالات الخطر والطوارئ الإنسانية. ويجري اتخاذ خطوات لإدماج منظور الإعاقة في التشريعات الوطنية، ويتطلب ذلك مواصلة تطوير أو تنقيح بعض البروتوكولات. ومع ذلك، أحرز تقدم كبير بالفعل، على النحو المبين أدناه.

٦٤- يمنح القانون العام للدفاع المدني الأولوية للفئات الاجتماعية الضعيفة والمنخفضة الدخل، التي تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة. ويمثل البرنامج الوطني للدفاع المدني للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢، أداة التخطيط التي تستخدمها الحكومة لترشيد وصقل السياسات العامة للدفاع المدني، بمساهمة المجتمعات المحلية والفئات الاجتماعية.

٦٥- وأنشأت اللجنة الاستشارية للمعايير الوطنية المعنية بالدفاع المدني والوقاية من الكوارث، في عام ٢٠١٠، فريقا عاملا مخصصا من أجل إصدار توصيات للدفاع المدني بشأن رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الطوارئ، بغية تحسين الممارسة الحالية.

(١٣) يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي:

www.cndh.org.mx/sites/all/fuentes/documentos/AulaCNDH/1.pdf (٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١).

٦٦- واستكملت وزارة الصحة، في عام ٢٠٠٨، دليل الرعاية الصحية في حالات الكوارث، بتضمينه حداً أدنى من معايير توافر التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في الملاجئ المؤقتة، ويجب أن تأخذ دوائر خدمات حالات الطوارئ على نطاق الدولة تلك المعايير في الاعتبار عند اختيار مواقع الملاجئ.

٦٧- وأدرجت بعض الولايات إجراءات محددة تتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة في برامجها للدفاع المدني.

٦٨- ويكفل القانون المتعلق باللاجئين وتوفير الحماية اللاحقة لهم، لعام ٢٠١٠، تمتع طالبي اللجوء واللاجئين، دون أي تمييز، بجميع الضمانات والحريات المنصوص عليها في الدستور والقوانين والمعاهدات الدولية التي أصبحت المكسيك طرفاً فيها.

٦٩- وتوفر لجنة المكسيك المعنية بمساعدة اللاجئين هيكلًا مؤسسيًا يكفل فعالية استيفاء احتياجات اللاجئين ذوي الإعاقة. وأصدرت اللجنة، بالاشتراك مع مؤسسة المكسيك الوطنية لشؤون الهجرة، أحكامًا تكميلية لقانون السكان ولوائح، بغرض توسيع نطاق الرعاية لطالبي اللجوء واللاجئين. ويجوز للجنة، في حالة احتجاز أي فرد من طالبي اللجوء ذوي الإعاقة في مركز لاحتجاز المهاجرين، أن توصي بأن يسمح المركز المعني بنقل ذلك الفرد إلى مكان تتوفر له فيه الرعاية اللازمة.

٧٠- وبرنامج التأمين الصحي للمواطنين، وهو نظام لتوفير الضمان الاجتماعي للأشخاص الذين لا يملكون أية وسيلة أخرى للحصول على الرعاية الطبية وخدمات المستشفيات بالجان، يشمل اللاجئين. بموجب اتفاق مبرم بين وزارة الداخلية واللجنة الوطنية للرعاية الصحية والاجتماعية.

المادة ١٢

الاعتراف بالأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع الآخرين أمام القانون

٧١- "يكتسب الشخص الطبيعي الأهلية القانونية بال ميلاد ويفقدها عند وفاته" وفقا للمادة ٢٢ من القانون المدني الاتحادي للمكسيك. بيد أن القوانين المدنية وقانون الأسرة وقوانين الإجراءات في الولايات، بالإضافة إلى المادة ٤٥٠ من القانون المدني الاتحادي نفسه، لا تزال تحد من الأهلية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة.

٧٢- وتزيد المادة ٢٣ من ذات القانون من محدودية أهليتهم القانونية، إذ تنص على أن "إعلان عدم الأهلية القانونية وغيرها من جوانب العجز الأخرى (المادة)، التي ينص عليها القانون، تشكل قيوداً على الشخصية الاعتبارية ولا تمس كرامة الشخص المعني أو تهدد سلامة الأسرة؛ إلا أنه يجوز للأشخاص عديمي الأهلية (المادة) ممارسة حقوقهم أو الاضطلاع بالالتزامات من خلال ممثليهم".

٧٣- وقد أعلنت المحكمة العليا أن بعض الأحكام المتعلقة بإجراءات الإعلان عن عدم الأهلية القانونية للأشخاص، وهي أحكام مشتركة بين مختلف قوانين الإجراءات على الصعيد الوطني، تجافي الدستور بسبب أنها تنتهك المبادئ الأساسية لأصول المحاكمات المنصوص عليها في الدستور، ولا سيما الحق في حضور جلسة سماع^(١٤).

٧٤- ويرى كل من المجلس الوطني لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم والمجلس الوطني لمنع التمييز والقضاء عليه أن من الضروري رفع تلك القيود من أجل الامتثال إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي تعتبر حالياً الصك الذي يوفر أكبر قدر من الحماية لحقوق أولئك الأشخاص، وينبغي أن تكون لها الغلبة على غيرها. ويظل إنشاء نظم للدعم بغرض تيسير التعبير عن الإرادة، بالتوازي مع رفع القيود المفروضة على الأهلية القانونية، من التحديات التي يتعين معالجتها في المستقبل.

٧٥- وفي عام ٢٠١٠، عُقدت حلقتان دراسيتان لتحديد كيفية تعديل القوانين المدنية للبلد فيما يتعلق بالأهلية القانونية. وتمثلت نتائجهما في سلسلة من التوصيات بشأن تنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في المكسيك. وبالمثل، نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والسلك القضائي وبرنامج التنمية الشاملة للأسرة بولاية تاباسكو، منتدى للنقاش بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ونشرت اللجنة كتاباً بعنوان "الأهلية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة".

٧٦- ويوفر النظام القانوني للمكسيك الحماية لممارسة الأهلية القانونية لأي شخص في مواجهة تضارب المصالح أو الإكراه أو في حالة الإصابة أو الخطأ أو إضرار الأذى أو العنف وغير ذلك من جوانب القصور في الإجراءات أو المعاملات القانونية، من خلال النظام العادي لعمليات الإبطال وتحديد المسؤولية الجنائية والرسميات المنصوص عليها في القانون المدني.

٧٧- وذكرت وزارة المالية والائتمان العام أنه لا يوجد على الإطلاق أي نص متصل بالمسائل المالية والضريبية فيه تقييد لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وبكلمات أخرى، يتمتع الأشخاص ذوو الإعاقة بالحقوق والمسؤوليات نفسها التي يتمتع بها بقية السكان. بموجب التشريعات المعمول بها في النظام المالي. ولا توجد بموجب ذلك القانون ترتيبات وصاية خاصة متوخاة بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة، عدا ما هو منصوص عليه فيما يتعلق بأي مستخدم أو جهة استثمار. لكن لا تزال هناك حالات لأشخاص مكفوفين أو ضعاف البصر ممن لا يسمح لهم بالحصول على حساب مصرفي، مثلاً.

(١٤) انظر الأحكام الصادرة في القضايا رقم ١٨٦٥٧٤، و١٦٥٢٣٣ و١٩٢١٥٢ و٢٥٧٦٨٠ و٢٠٥٤٣٤ و٢٠٥٤٢٦.

المادة ١٣ إمكانية اللجوء إلى القضاء

٧٨- قررت السلطات القضائية الاتحادية المشاركة بفعالية في تطبيق قواعد برازيليا المتعلقة بإمكانية لجوء الأشخاص ذوي الإعاقة إلى القضاء في حالات التعرض للخطر، مما يساعد على تقليل التفاوت الاجتماعي في بلدنا^(١٥).

٧٩- واعتمدت رابطة المسؤولين في نظام العدالة بالمكسيك ميثاقاً لحقوق والتزامات مستخدمي النظام، وأقرت المحكمة العليا الميثاق في جمعيتها العامة العادية الرابعة، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩^(١٦). وتشمل الحقوق المعترف بها في الميثاق "الحصول على خدمات مجانية ونزيهة، دون أي نوع من التمييز على أساس [...] الإعاقة [...] بهدف إبطال أو تقويض الحقوق الفردية والحريات".

٨٠- وينص القانون العام بشأن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة على أن توضع تحت تصرف المؤسسات المسؤولة عن إدارة شؤون العدالة خدمات خبراء أخصائيين في مجالات الإعاقات المختلفة، و مترجمين شفويين للغة الإشارة المكسيكية، بجانب الدعم اللازم لإصدار الوثائق بطريقة برايل. ويتعين على تلك المؤسسات تنفيذ برامج لبناء قدرات الموظفين وتوعيتهم فيما يتعلق بخدمات توفير الأغذية للأشخاص ذوي الإعاقة. ويتعين على الجهاز التنفيذي الاتحادي وحكومات الولايات تيسير توافر موارد الاتصال وما يحتاج إليه الأشخاص ذوو الإعاقة من مساعدة تقنية وعون بشري، كل في مجال اختصاصه.

٨١- وفي عام ٢٠١٠، قام المجلس الوطني لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم، بالاشتراك مع مؤسسات أخرى، بتنظيم حلقة دراسية لخبراء وطنيين ودوليين بشأن حق الأشخاص ذوي الإعاقة في اللجوء إلى القضاء. وستكون الوثيقة الختامية المعنونة "المبادئ الأساسية لحق الأشخاص ذوي الإعاقة في اللجوء إلى القضاء" بمثابة دليل للسلطات التي توفر الخدمات المتعلقة بتنظيم الشؤون العدلية وإقامة العدل وإدارة شؤونه (انظر المرفق ٢٤).

٨٢- وتتكون لجنة المجلس الوطني المعنية بالموثوقية القانونية وإمكانية اللجوء إلى القضاء، المنشأة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، من ممثلين لوزارة الداخلية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمجلس الوطني لمنع التمييز والبرنامج الوطني للتنمية الشاملة للأسرة وبرنامج الأمم

(١٥) في جلسة مغلقة، عقدت في ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨، وافقت المحكمة العليا بكامل هيئتها على قواعد برازيليا المتعلقة بإمكانية لجوء الأشخاص ذوي الإعاقة إلى القضاء في حالات التعرض للخطر، التي كانت قد اعتمدت في الجلسة ١٤ لمؤتمر قمة أمريكا اللاتينية القضائي، الذي عقد في برازيليا بالبرازيل، في الفترة من ٤ إلى ٦ آذار/مارس ٢٠٠٨ (انظر المرفق ٢٣).

(١٦) متاح على الموقع الشبكي:

www.amij.org.mx/M_asambleas/4/antecedentes/mesa%20acceso%20a%20la%20justicia/Carta%20de%20derechos%20obligaciones%20vers%20final.pdf (٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١).

المتحدة الإنمائي ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة، ضمن جهات أخرى.

٨٣- وقدم المجلس الوطني لمنع التمييز تعليقات ومقترحات بشأن مختلف المبادرات المقدمة إلى مجلس النواب (الكونغرس) في هذا الصدد (انظر المرفق ٢٥).

٨٤- وتقضي أسس ومعايير اللجنة الوطنية لحماية مستخدمي الدوائر المالية، بتوفير خدمات الدفاع القانوني بالجان للأشخاص ذوي الإعاقة البدنية والمرضى الميوس من شفائهم، على سبيل الأولوية. وقررت اللجنة الوطنية أيضا إصدار توصيات للمؤسسات المالية بشأن كفالة المساواة في المعاملة للأشخاص ذوي الإعاقة عند التعاقد على المنتجات أو الخدمات المالية.

٨٥- وأطلقت وزارة الأمن العام برنامجا لتقديم المشورة القانونية بالجان، في إطار النظام الشامل لتقديم الخدمات لضحايا الجرائم. وبالمثل، عزز مكتب المدعي العام للجمهورية بعض البرامج لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وقام بزيارة ٦٦ موقعا للاحتجاز، بغرض توفير الضمانات القانونية لأفراد الشعوب الأصلية الذين حوكموا وأدينوا بارتكاب جرائم تحت طائلة القوانين الاتحادية، مع إيلاء اهتمام خاص للأشخاص ذوي الإعاقة؛ وتفاوض بشأن ٢٥٦ مطالبة أمام المكتب الإداري اللامركزي للوقاية وإعادة التأهيل الاجتماعي. ويقدم مكتب المدعي العام الاتحادي أيضا المشورة القانونية والاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة الذين يستخدمون هذه المرافق.

٨٦- ويوفر المجلس الوطني لمنع التمييز التدريب في مجال إقامة العدل لمختلف الوكالات الاتحادية التابعة للإدارة العامة الاتحادية ولفرادى الولايات (انظر المرفق ٢٦).

٨٧- وتقوم وزارة الأمن العام بتدريب موظفيها، إلى جانب موظفي الهيئات الإدارية اللامركزية وجهاز السجون الاتحادية، بدعم من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية للهجرة والمنظمة الخاصة للعون بلا حدود Sin Fronteras IAP وجامعة المكسيك الوطنية ذات الاستقلال الذاتي والجامعة الأيبيرية الأمريكية ومنظمات المجتمع المدني المتخصصة في مجال حقوق الإنسان. وجرى أثناء فترة ولاية الحكومة الحالية تدريب ٦٣ ٣٩٦ فردا من موظفي الخدمة العامة في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتلقى ٢٦ ٩٩٦ من موظفي الخدمة العامة أيضا تدريبا عن طريق ١٢ مؤتمرا بالفيديو.

٨٨- وأطلق مكتب النائب العام حلقة دراسية بشأن عدم التمييز وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مع الإشارة إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ضمن سلسلة من أنشطة التنمية المهنية لموظفيه.

المادة ١٤ الحرية والأمن الشخصي

٨٩- يعالج مكتب النائب العام حالات الأشخاص الذين تحتجزهم دائرة الادعاء الاتحادية في المرافق التابعة له. وتولي وحدات مساعدة الأشخاص المحتجزين، التي تتمثل مهمتها الرئيسية في مراقبة احترام حقوق أولئك الأشخاص، اهتماما خاصا لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

٩٠- ويجري، بموجب السياسة المؤسسية، احتجاز المدانين ذوي الإعاقة العقلية في المرافق الولائية عوضا عن مراكز التأهيل الاجتماعي الاتحادية. ويستثنى من ذلك المركز الاتحادي لإعادة التأهيل النفسي والاجتماعي، نظرا إلى أنه مزود بمرافق احتجاز تناسب تلك الحالات بشكل مثالي.

٩١- ولدى وزارة الأمن العام وقوات الشرطة الاتحادية برنامج تتولى فيه أفرقة خاصة تقديم الدعم النفسي والإرشاد القانوني لأفراد الشرطة الذين يصابون بإعاقات أثناء الخدمة، ولأفراد أسرهم. ويهدف البرنامج إلى توفير التأهيل النفسي والعاطفي لأفراد الشرطة الذين يصابون بإعاقة بدنية خلال المواجهات أو الأنشطة العنيفة الأخرى أثناء أداء مهام عملهم الرسمية.

المادة ١٥

عدم التعرض للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

٩٢- تجرم القوانين التعذيب وإلحاق الإصابات أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات معا، وتنص مختلف القوانين المحلية على أن وقوع الأشخاص ذوي الإعاقة ضحايا لها يشكل ظرف تشديد^(١٧).

٩٣- وبالإضافة إلى ذلك، هناك تدابير إدارية وتشريعية لمنع إخضاع الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية للتجارب الطبية أو العلمية، امتثالا إلى معايير حقوق الإنسان. وتقوم اللجنة المعنية بأخلاقيات البحوث، بتأييد من اللجنة الوطنية لأخلاقيات علم الأحياء، باستعراض وتقييم مشاريع البحث، وكفالة امتثالها إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٩٤- وبالمثل، ينص المعيار المكسيكي الرسمي NOM-025-SSA2-1994 على أنه يجوز للأشخاص ذوي الإعاقة المودعين في المؤسسات العلاجية رفض الخضوع للبحوث العلمية، دون المساس بنوعية الرعاية التي يتلقونها في المستشفيات^(١٨).

(١٧) انظر المواد ٢٢٣ (تاسعا) و١٣٨ (ثامنا) و٢٥٤ (سابع عشر) في القانون الجنائي الاتحادي.

(١٨) انظر المادة ٨-١٣ في المعيار NOM-025-SSA2-1994.

٩٥ - وقامت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، في إطار دورها بوصفها الآلية الوقائية الوطنية ضد التعذيب، بزيارات رصد أولية إلى مستشفيات الأمراض العقلية الثمانية الخاضعة لسلطة الحكومة الاتحادية، والعيادات الخاصة الثلاث التي توفر خدمات الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة العقلية، في المقاطعة الاتحادية. وتحققت اللجنة خلال تلك الزيارات من الامتثال لأحكام المعيار المكسيكي الرسمي NOM-025-SSA2-1994، وبخاصة في الحالات التي يكون متلقي العلاج قد أودع فيها في المرفق العلاجي دون رضاه^(١٩).

٩٦ - ودربت وزارة الصحة موظفي تلك المرافق في مجال منع تعرض المتلقين لخدمات الصحة العقلية للتعذيب والمعاملة المهينة. وعقدت ثلاث مناسبات حضرها ٤٠٠ فرد من مرافق طبية على نطاق البلد، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية، ودوائر خدمات الرعاية النفسية بوزارة الصحة.

المادة ١٦

عدم التعرض للاستغلال والعنف والاعتداء

٩٧ - تجرم القوانين مختلف أشكال الاستغلال والعنف وسوء المعاملة على الصعيدين الاتحادي والمحلي. ويحدد القانون الجنائي الاتحادي جرائم الفساد والسياسة الجنسية والاستغلال والقوادة والاتجار بالقاصرين، ومن الظروف المشددة للعقوبة، أن يكون الجاني هو من يقدم الرعاية للشخص أو الأشخاص ذوي الإعاقة^(٢٠). وبالمثل، تعاقب مختلف القوانين الجنائية المحلية على استغلال القاصرين أو الأشخاص ذوي الإعاقة لأغراض العمل^(٢١).

٩٨ - وأنشأ الفريق العامل المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التابع للجنة المعنية بالسياسات الحكومية المتعلقة بحقوق الإنسان، فريقاً عاملاً فرعياً لاستعراض التدابير المطبقة لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة من العنف وسوء المعاملة البدنية أو الذهنية أو الإهمال أو التقصير وسوء المعاملة والاستغلال الجنسي.

٩٩ - وأجريت بحوث وتدريبات من خلال معهد رامون دي لا فوينتا الوطني للطب النفسي، بهدف تطوير نماذج للوقاية والعلاج. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تدريب أفراد ليقوموا بتدريب أناس آخرين على رعاية ضحايا الاستغلال والعنف والاعتداء، مع مراعاة المنظور الجنساني.

(١٩) أصدرت اللجنة التقرير رقم ٢٠٠٨/٤ لعناية وزارة الصحة ومؤسسة الضمان الاجتماعي المكسيكية، على أساس تلك الزيارات التي جرت في إطار البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

(٢٠) انظر المواد من ٢٠٠ إلى ٢٠٥ مكرر من القانون الجنائي الاتحادي.

(٢١) انظر المادة ١٩٠ مكرر في القانون الجنائي الاتحادي، على سبيل المثال.

١٠٠- ولدى المؤسسة المكسيكية للضمان الاجتماعي برنامج يقدم خدمات الرعاية الاجتماعية بالمجان وعلى سبيل الأولوية للأشخاص ذوي الإعاقة، مما يساعد على منع العنف والاعتداء المتصلين بنوع الجنس والسن والإعاقة. وعلاوة على ذلك، جرى تشكيل لجنة ٣٥ مندوبين لرصد جميع البرامج والأنشطة المتصلة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

١٠١- وتنظم مؤسسة الضمان الاجتماعي والخدمات لموظفي الدولة دورة تدريبية للميسرين في أفرقة الدعم التي أنشئت من أجل إعادة تأهيل مرتكبي وضحايا العنف العشري. وهي تستخدم استمارات للتدقيق على الصعيد الوطني، بغرض التعرف على أية أخطار للعنف أو سوء المعاملة أو الاعتداء. وتنظم المؤسسة أيضا دورتين في السنة لمقدمي الرعاية لكبار السن ذوي الإعاقة، تغطيان جوانب الرعاية والوقاية من سوء المعاملة وأهمية المساواة بين الجنسين.

١٠٢- ويقوم المركز الوطني للمساواة بين الجنسين بتيسير استعراض الامتثال إلى المعيار NOM-046-SSA2-2005 المتعلق بالعنف العائلي والجنسي والعنف ضد المرأة، واتباع دليل التشغيل الخاص بالنموذج المتكامل للوقاية من العنف العائلي والجنسي والخدمات ذات الصلة بهما. وبموجب هذين الصكين، يعتبر الأشخاص ذوو الإعاقة عرضة لخطر العنف بدرجة أكبر من الفئات الأخرى.

١٠٣- وأنشأ مكتب النائب العام وكالة متخصصة في إطار دائرة الادعاء العام بغرض العناية بالأشخاص ذوي الإعاقة العقلية، واتحدت الوكالة مع وكالة الشؤون التوفيقية التابعة للدائرة، التي تعمل منذ عام ١٩٩٥، وشكلتا معا الوكالة التوفيقية المتخصصة التابعة لدائرة الادعاء العام.

١٠٤- وفي عام ٢٠٠٥، وقع مكتب النائب العام اتفاقا للتعاون العام مع المجلس الوطني لمنع التمييز، بالاستناد إلى القانون الاتحادي لحظر التمييز والقضاء عليه، بهدف توعية موظفيه في مجال حقوق الإنسان، بصفة عامة، وفي مجال الحق في المساواة في المعاملة بغض النظر عن الإعاقة، على وجه الخصوص.

المادة ١٧

حماية السلامة الشخصية

١٠٥- ينص المعيار المكسيكي الرسمي NOM-025-SSA2-1994 على أن يعامل الأشخاص ذوو الإعاقة معاملة إنسانية تحفظ كرامتهم على يد العاملين في مجال الصحة العقلية^(٢٢)، وأن تقدم لهم الرعاية الطبية المتخصصة "وفقا للمعايير الأخلاقية المطبقة على المهنيين في مجال الصحة العقلية"^(٢٣).

(٢٢) انظر المادة ٨-١ من المعيار NOM-025-SSA2-1994.

(٢٣) المرجع نفسه، المادة ٨-١٠.

١٠٦- وينص قانون الصحة واللوائح ذات الصلة، والمعيار NOM-168-SSA1-1998 المتعلق بالسجلات السريرية، على استخدام رسائل الموافقة المسبقة عن علم، وهي وثائق خطية موقع عليها من قبل متلقي الخدمات الصحية، أو ممثليهم القانونيين، وتفيد بموافقتهم ببناء على تلقيهم معلومات كافية بشأن المخاطر والفوائد المتوقعة للإجراءات الطبية أو الجراحية المقترحة لأغراض عمليات التشخيص أو العلاج أو التأهيل (انظر المرفق ٢٧).

١٠٧- وقد أدخل البرنامج الوطني للتنمية الشاملة للأسرة نظام استخدام رسائل الموافقة المسبقة عن علم في مراكز إعادة التأهيل، عملاً بالمعيار NOM-168-SSA1-1998، من أجل كفاءة تبليغ الأشخاص ذوي الإعاقة دون إبطاء بالمعلومات الصحيحة عن تشخيص حالاتهم وعلاجها (انظر المرفق ٢٨). وتطبق وزارة البحرية أيضاً متطلبات الموافقة المسبقة عن علم مع مجموعة من القواعد الأساسية المتعلقة بحقوق المرضى، بينما يرى معهد رامون دي لا فوينتسا الوطني للطب النفسي أنه يجوز إيداع المرضى في المؤسسات العلاجية فقط بمحض إرادتهم وبناء على موافقتهم.

١٠٨- وفي عام ٢٠٠٨، قدمت اللجنة المعنية بالسياسة الحكومية المتعلقة بحقوق الإنسان إلى وزارة الصحة مقترحاً لتعديل المعيار NOM-025-SSA2-1994، بغية إزالة إمكانية إدخال الأفراد ضد إرادتهم إلى المستشفيات والمرافق التي توفر الرعاية الطبية والنفسية الشاملة، وإنشاء أفرقة متعددة التخصصات من أجل متابعة الحالات الفردية. وقد شرعت وزارة الصحة في استكشاف إمكانية تغيير الطريقة التي تقدم بها الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة العقلية أو النفسية، في الإطار القانوني ذي الصلة، وفي العمل على تقديم مشروع قانون محدد لهذا الغرض.

المادة ١٨

حرية التنقل والجنسية

١٠٩- لا توجد في المكسيك قيود أو شروط خاصة تؤثر على الأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتعلق بالجنسية والمواطنة^(٢٤). وتنص المادة ٣٠ من دستور المكسيك على أن الجنسية تكتسب بال ميلاد أو التجنس. وبالمثل، تنص المادة ١١ على أن لكل شخص الحق في دخول أو مغادرة أراضي الجمهورية، والسفر داخل إقليمها، وتغيير مكان إقامته، دون الحاجة إلى بطاقة هوية أو جواز سفر أو وثيقة سلوك سليم أو أية وثيقة مماثلة، وهو ما يتفق مع أحكام الفقرة ١ في المادة ١٨ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

(٢٤) انظر المادتين ٣٠ و ٣٤ في دستور المكسيك.

١١٠- وستصدر قريبا تعديلات أعدت بالتشاور مع منظمات المجتمع المدني، بشأن اللوائح المتعلقة بجوازات السفر ووثائق الهوية ووثائق السفر، بحيث تتسق مع المادة ١٨ من الاتفاقية، وعلى وجه التحديد مع الفقرة ١(ب) منها.

١١١- ولا توجد قيود على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتعلق بإدخال بياناتهم الشخصية في السجل المدني عند الولادة، ومعرفة والديه البيولوجيين وحصولهم على رعايتهم، على النحو المنصوص عليه في القانون.

١١٢- ويتمتع جميع الأشخاص الراشدين ذوي الإعاقة بحرية اختيار مكان إقامتهم على قدم المساواة مع الأشخاص الآخرين، باستثناء من يُعلن عن فقدهم للأهلية القانونية.

المادة ١٩

العيش المستقل والإدماج في المجتمع

١١٣- يضطلع البرنامج الوطني للتنمية الشاملة للأسرة بمسؤولية تنسيق أنشطة الرعاية الاجتماعية ذات الصلة بنماء الأفراد وتنمية الأسر والمجتمعات المحلية، وفقا للأهداف الاستراتيجية الرئيسية للخطة الإنمائية الوطنية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢.

١١٤- وفي هذا السياق، تشتمل قواعد تشغيل البرنامج المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة على تصور لأنشطة تتصل بتنمية الأسر والمجتمعات المحلية؛ مع توفير الدعم لمشاريع إعادة التأهيل المجتمعية بغرض تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من ممارسة حياتهم والتمتع بحقوقهم الكاملة في المجتمعات المحلية.

١١٥- ويقدم البرنامج الوطني أيضا الدعم إلى منظمات المجتمع المدني التي تسعى إلى تغيير نظرة وسلوك المجتمعات المحلية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة.

١١٦- وبحث المؤتمر القاري الثاني المتعلق بإعادة التأهيل المجتمعي، الذي عقد في أوهاكا، في عام ٢٠١٠، موضوع التأهيل المجتمعي في إطار الاستراتيجيات الإنمائية الدولية، بهدف بناء نموذج للإدماج الاجتماعي يمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من ممارسة حقوقهم في المجتمعات المحلية.

المادة ٢٠

التنقل الشخصي

١١٧- منذ عام ٢٠٠٨، يعمل برنامج "الموئل" وبرنامج "3 x 1" المتعلق بالمهاجرين، اللذان تسقهما وزارة التنمية الاجتماعية، على دعم إنشاء الهياكل الأساسية الاجتماعية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من ممارسة حرية التنقل. كما يقدم البرنامج الدعم لتشييد وتوسيع

وصيانة الوحدات الأساسية لإعادة التأهيل ومراكز التنمية المجتمعية للأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيشون في مناطق حضرية هامشية.

١١٨- وأدجت اللجنة الوطنية للإسكان في معاييرها لتصميم وتشبيد المساكن التي تتوفر فيها تسهيلات خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، توفير تلك التسهيلات في الطرق، مما يعزز إمكانية تنقل شاغلي تلك المساكن في المساحات المشتركة وعلى طول الطرقات في المنشآت السكنية، وكذلك في البيئة الحضرية بشكل عام.

١١٩- وتوفر حكومات الولايات، استناداً إلى السياسات التي وضعت في إطار البرنامج الوطني للتنمية الشاملة للأسرة، معينات وظيفية للأشخاص المحرومين اقتصادياً من ذوي الإعاقات المستديمة، بغية تحسين نوعية حياتهم وتمكينهم من الاندماج الكامل في المجتمع.

١٢٠- وتوفر برامج الولايات لتنمية الأسرة، انطلاقاً من سياسات البرنامج الوطني، خدمات علاجية لإعادة التأهيل تشمل على جلسات للعلاج البدني والعلاج الوظيفي، من أجل مساعدة الأشخاص على القيام بأنشطة الحياة اليومية بشكل مستقل عن طريق تعزيز قدرتهم الشخصية على التنقل.

السنة	عدد متلقي الخدمات	عدد الجلسات
٢٠٠٨	٤٥ ٠٢٤	١ ٨٦٤ ٣٧٨
٢٠٠٩	٥٣ ٩٩٥	٢ ١٤٩ ٠٦٠
٢٠١٠	٥٦ ٦٣٧	٢ ٢٥٧ ١٣٤

١٢١- وبالمثل، توفر المؤسسة الوطنية لإعادة التأهيل خدمات تهدف إلى تشجيع التنقل المستقل، مع معينات تقنية أو بدونها، ولديها تحت تصرفها مختبر لمستلزمات لتطبيب العظام والأطراف الصناعية. وهي تدير أيضاً الصندوق الاستئماني Fideprótesis، الذي يساعد أصحاب المعاشات التقاعدية والمتقاعدين المسجلين في المؤسسة المكسيكية للضمان الاجتماعي ومؤسسة الضمان الاجتماعي والخدمات لموظفي الدولة في الحصول على الأطراف الصناعية، ويعمل الصندوق على توسيع نطاق دعمه ليشمل الأشخاص غير المؤمن عليهم.

المادة ٢١

حرية التعبير عن الرأي والحصول على معلومات

١٢٢- تكفل المادة ٦ من الدستور حرية التعبير والحق في الحصول على المعلومات.

١٢٣- وتنص المادة ٢٤ من القانون الاتحادي بشأن الشفافية والحصول على المعلومات الحكومية العامة، دون الإخلال بالأحكام الأخرى للقانون، على وجوب تقديم الردود على طلبات المعلومات في شكل يستطيع الطرف المقدم للطلب أن يفهمه. ويجوز لأي طرف

يطلب معلومات ويتلقى ردا في شكل غير مفهوم له أن يطلب إجراء استعراض لطلبه أمام المؤسسة الاتحادية المعنية بالحصول على المعلومات وحماية البيانات.

١٢٤- وتوجد قوانين شبيهة في فرادى الولايات. وعلى سبيل المثال، يوجد في ولاية تاباسكو قانون يعترف بحق الناس الأصيل في الحصول على المعلومات، وينص على أن حكومة الولاية ملزمة بشكل أساسي بضمان ذلك الحق.

١٢٥- وشرعت حكومة المكسيك في تطبيق سياسات لغوية بغرض إتاحة إمكانية الحصول على المعلومات لجميع السكان. ويوجز المعيار التقني لعام ٢٠٠٩، المتعلق بالكفاءة في مجال الترجمة الشفوية بين لغة الإشارة المكسيكية واللغة الإسبانية، شروط توفير الترجمة الفورية والترجمة المتعاقبة والترجمة المرئية، ويؤدي دور الجهة المرجعية لبرنامج تدريب المترجمين الشفويين على لغة الإشارة. وهو بذلك يفي بإحدى الاحتياجات ذات الأولوية لفئة فاقد السمع في المكسيك، وهي تحديدا الاستخدام المكثف للمترجمين الشفويين في بيئات مختلفة من أجل كسر حواجز الاتصال وكفالة إدماج هذه الفئة في المجتمع.

١٢٦- وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، حصل ٤١ مترجما شفويا على تراخيص وفقا للمعيار التقني، وأجيز ١٩ مترجما آخرين، حيث ينتظرون الحصول على التراخيص. وتقدم ١٥٠ فردا آخرين، أو هم على وشك التقدم، للحصول على التراخيص.

١٢٧- وأطلقت القناة التلفزيونية "Canal Once"، التابعة للمؤسسة الوطنية للفنون التطبيقية، برنامجا إخباريا مصحوبا بترجمة شفوية إلى لغة الإشارة المكسيكية.

١٢٨- ويعكف نظام الإنترنت برئاسة الجمهورية على استعراض برنامج يرمي إلى تحسين المواقع الشبكية، بغرض كفالة اشتغال صفحات المواقع الحكومية على صفحات يستطيع جميع المستخدمين الوصول إليها، على نحو يمثل إلى المبادئ التوجيهية للتسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة التي وضعها اتحاد الشبكة العالمية. وجرى نتيجة لذلك، تعديل مواقع الإدارة الاتحادية بغرض تمكين المستخدمين ذوي الإعاقة البصرية أو السمعية من الوصول إلى محتوياتها (انظر المرفق ٢٩).

المادة ٢٢

احترام الخصوصية

١٢٩- يحمي القانون المعلومات الشخصية والطبية والإدارية وأية معلومات أخرى تتصل برعاية الأشخاص ذوي الإعاقة. وينص المعيار المكسيكي الرسمي NOM-168-SSA1-1998 على أن تعامل المعلومات المحفوظة في الملفات السريرية في جميع المرافق الطبية بالكرامة والسرية، وأن يكشف عنها لأطراف ثالثة فقط بناء على أوامر السلطات المختصة أو لجنة التحكيم الطبي الوطنية.

١٣٠- ويسترشد النظام الوطني للإحصاءات والمعلومات الجغرافية وأنشطته في مجال جمع البيانات - من خلال التعدادات والسجلات الإدارية وعمليات المسح - بالمبادئ المتعلقة بالتسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة والشفافية والموضوعية والاستقلال. وتنطبق على ذلك أيضا مبادئ السرية والكرامة، بينما يحق لأي شخص مدعى عليه تقديم شكوى أمام السلطات الإدارية أو القضائية، في حالة عدم احترام هذه المبادئ (انظر المرفق ٣٠).

المادة ٢٣

احترام البيت والأسرة

١٣١- يحق لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة، استنادا إلى الأحكام القانونية المعمول بها على الصعيد المحلي^(٢٥)، الزواج وممارسة حق الأبوة والأمومة، إذا رغبوا في ذلك، باستثناء من تعلن عدم أهليته منهم طبقا للقانون. ويحق لهم، إذا شرعوا في تكوين أسرة، الاحتفاظ بأطفالهم في عهدهم وممارسة السلطة الأبوية عليهم. ويتحمل جميع الآباء والأمهات والأوصياء القانونيين، بصرف النظر عن الإعاقة، المسؤولية عن تسجيل أي أطفال قاصرين تحت رعايتهم. وعن تعليمهم وكفالة تنميتهم الاجتماعية واندماجهم في المجتمع^(٢٦).

١٣٢- ويعمل البرنامج الوطني للتنمية الشاملة للأسرة على تنفيذ برنامج فرعي متعلق بالأفراد الضعفاء للعاية وأسرهم^(٢٧)، في إطار البرنامج المتعلق بالفئات والأسر الضعيفة، بغرض كفالة عدم انفصال الأشخاص ذوي الإعاقة عن أسرهم.

١٣٣- ويدير البرنامج الوطني أيضا برنامجا مدرسيا لإتاحة إمكانية حصول آباء وأمهات الأطفال ذوي الإعاقة على خدمات إعادة تأهيل شاملة ومعلومات عن الإعاقة وإرشادات بشأن كفالة إدماج أطفالهم بشكل كامل في المجتمع. وعقدت دورات بلغ مجموعها ٣٣٤ دورة في عام ٢٠٠٨، وشارك فيها ١١ ٨٧٤ شخصا؛ و٢٥٢ دورة في عام ٢٠٠٩، شارك فيها ٥ ٧٢٤ شخصا؛ و٣٠٣ دورة في عام ٢٠١٠، شارك فيها ٧ ٥٣١ شخصا. وتدير نظم تنمية الأسرة في فرادى الولايات أيضا، وكذلك وزارة الدفاع، برامج مدرسية لآباء وأمهات الأطفال ذوي الإعاقة.

(٢٥) انظر المادة ١٥٦ (عاشرا) في القانون المدني للمقاطعة الاتحادية، على سبيل المثال.

(٢٦) المرجع السابق نفسه، المادة ٤١٤ مكررا وما تلاها.

(٢٧) يُقدّم دعم اقتصادي مؤقت لسكان المقاطعة الاتحادية ومنطقة العاصمة المتروبولية الكبرى، في إطار البرنامج المذكور، في الحالات التالية: إذا أصيب رب الأسرة بإعاقة مستديمة؛ إذا كان أحد الذين يعولون الأسرة مصابا بمرض مزمن أو تنكسي أو مرض يجعل من المستحيل على ذلك الشخص ممارسة العمل؛ أو إذا كانت الأسرة تضم شخصا كبار السن أو ذوي إعاقة وليس لهم مصدر دخل خاص بهم. وتشمل الفئات الأخرى المستفيدة من ذلك الدعم الاقتصادي الأطفال والمراهقين والراشدين وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة الذين يحتاجون لرعاية طبية أو علاج لأمراض بدنية أو نفسية، من الذين يتلقون الرعاية من أفراد الأسرة، والأشخاص الذين يعانون من مرض مزمن أو إعاقة ويعيشون بمفردهم ولا يستطيعون تلبية احتياجاتهم الأساسية.

١٣٤- وتنظم مؤسسة المكسيكية للضمان الاجتماعي حملات للتثقيف الجنسي بهدف تشجيع استخدام وسائل منع الحمل وسط عامة الجمهور، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة.

١٣٥- ويتسم برنامج تنظيم الأسرة التابع لوزارة الصحة بالشمول ويقدم خدماته بالمجان للجميع في إطار النظام الصحي الوطني. ولا يسمح بإجراء عمليات التعقيم عن طريق التدخل الجراحي دون الحصول الموافقة المسبقة عن علم والتوقيع عليها من قبل الشخص المعني، عقب تلقيه مشورة مسبقة، كوسيلة لكفالة احترام حرية اختيار طريقة منع الحمل. وفي حالة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعلن عن عدم أهليتهم طبقاً للقانون، يجوز للأوصياء عليهم اتخاذ ذلك القرار نيابة عنهم.

١٣٦- وتدير مؤسسة الضمان الاجتماعي والخدمات لموظفي الدولة برامج لتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية في جميع المرافق الطبية التابعة لها على الصعيد الوطني، وهي برامج مفتوحة للجميع، لكنها تمنح الأولوية للأشخاص ذوي الإعاقة، وتوفر لهم فرص المشاركة في أنشطة التثقيف الصحي مدى الحياة، والانضمام إلى مجموعات الدعم المتبادل والمشاركة في المناسبات الصحية العامة.

المادة ٢٤

التعليم

١٣٧- يدور في المكسيك الآن نقاش بشأن ضرورة إصلاح نظام التعليم الوطني من أجل التحرك نحو نموذج شامل للتعليم يؤدي فيه التعليم العام الدور الرئيسي، مدعوماً بنظم للتعليم الخاص وتعليم الشعوب الأصلية.

١٣٨- وربما تكون عملية إذكاء الوعي من أجل إصلاح نظام التعليم قد بدأت بالفعل، لكن النهج القائمة على تكامل التعليم وشموله ستظل باقية في ذات الوقت على مدى السنوات القليلة القادمة على الأرجح.

١٣٩- وفي عام ٢٠٠٢، نفذت وزارة التعليم، بمشاركة ٣٢ ولاية اتحادية، برنامجاً لتعزيز التعليم الخاص وتكامل نظام التعليم على الصعيد الوطني، وهو برنامج يحترم بشكل كامل الطابع الاتحادي لنظام التعليم، من حيث أن كل ولاية تعتبر مسؤولة عن تأسيس خدمات للتعليم الخاص واستقدام ما تحتاج إليه من مدرسين متعددي التخصصات.

١٤٠- وتهدف مسارات عمل البرنامج للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢، الرامية إلى ترقية التعليم الخاص وإصلاح التعليم، إلى تعزيز الإطار المعياري والقانوني لنظام التعليم، من خلال تحسين المنهج الأساسي والنظم الإدارية لنظام التعليم الأساسي، وتصميم استبيانات "٩١١" التي تستخدم بمثابة أدوات إحصائية، ومن خلال صياغة مقترحات تشريعية أيضاً. كما يركز البرنامج على مساعدة المدارس في نظام التعليم الأساسي وخدمات التعليم الخاص من خلال

تحويل التمويل إلى فرادى الولايات. وتمثل الخدمات التي يقدمها نظام التعليم الخاص فيما يلي^(٢٨):

(أ) خدمات الدعم: توفر وحدات خدمات دعم نظام التعليم العام، ومركز التعليم قبل المدرسي لخدمات الدعم النفسي والتربوي، في إطار النظام المدرسي العام، أدوات دعم نظرية ومنهجية متعلقة بالتعليم في دور الحضانة ومرحلة التعليم الأساسي للتلاميذ ذوي الإعاقة؛

(ب) الخدمات التي تقدم في المدارس: توفر مراكز الخدمات المتعددة الخدمات التعليمية في دور الحضانة ومرحلتي التعليم قبل المدرسي والأساسي والمرحلة الثانوية، علاوة على التدريب على المهارات الحياتية والتدريب المهني للأطفال والشباب ذوي الإعاقة، من أجل تحسين نوعية عمالتهم. وهي توفر التدريب المهني أيضا للطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٢ سنة؛

(ج) خدمات الإرشاد الوظيفي: توفر مراكز الموارد والمعلومات من أجل تكامل التعليم، ووحدات الإرشاد العام، المعلومات والمشورة القانونية والتدريب للمعلمين في نظام التعليم الوطني، وللأسر والمجتمعات المحلية كذلك، فيما يتعلق بخيارات التعليم واستراتيجيات الدعم المتعلقة بالتلاميذ ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة.

١٤١- وفي عام ٢٠٠٩، أعدت وزارة التعليم وثيقة داخلية بشأن إجراء تحليلات نوعية لاتجاهات التعليم الشامل للجميع ذات الصلة بالتلاميذ ذوي الإعاقة في مدارس التعليم الأساسي بالمكسيك، من أجل الحصول على معلومات عن التقدم المحرز فيما يتعلق بالتعليم الشامل للتلاميذ ذوي الإعاقة.

١٤٢- وفي عام ٢٠١٠، واستجابة لاهتمام المجتمع المدني باتخاذ الخطوات اللازمة، على نطاق نظام التعليم الوطني بأكمله، بغرض كفاءة التحاق الطلاب ذوي الإعاقة بالتعليم المدرسي واستمرارهم فيه وإكمال مسيرتهم الدراسية، قام المجلس الوطني لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم، بالاشتراك مع وزارة التعليم، بإعداد الوثائق التالية، التي تخضع الآن للتحقق، من أجل تقدير الاستراتيجية الأفضل للتنفيذ: (أ) مقترح لخطة عمل وطنية لتعزيز التعليم الشامل للجميع؛ (ب) دليل مقترح بعنوان "نموذج للتعليم العام الشامل للجميع وتعريف لركائز التنمية، بهدف الوصول إلى التعليم الشامل للجميع"^(٢٩).

(٢٨) في عام ٢٠١٠، وفرت خدمات التعليم في سائر أنحاء البلد ٣ ٥٧٧ وحدة من وحدات خدمات الدعم في نظام التعليم العام؛ و ١ ٤٨٢ مركزا متعدد الخدمات، و ١٧٦ مركزا للموارد والمعلومات، و ٢٧ وحدة إرشاد عام، و ٢٣٥ مركز حضانة تعليمي، من أجل توفير الدعم النفسي والتربوي للتلاميذ ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة المرتبطة بالإعاقة أو الكفاءة غير الاعتيادية، أو غير ذلك من الظروف الأخرى. وفيما يتعلق بعام ٢٠٠٩، أفادت وزارة التعليم بأن ١٢٨ ٩٨٤ من الطلاب ذوي الإعاقة حصلوا على دعم تعليمي خاص في إطار نظام التعليم الأساسي.

(٢٩) هذا الدليل، الذي جرى إعداده بالاشتراك مع وزارة التعليم، موجه إلى ١٩٦ مدرسة في ٣٢ ولاية، يرجح أنها ستصبح محاور إقليمية للتعليم الشامل للطلاب ذوي الإعاقة في المرحلتين الابتدائية والثانوية. ويشرح الدليل تفاصيل مجموعات مختلفة من المعدات ومواد الدعم التقني والتدريب التي يتعين وجودها في كل مدرسة من أجل رعاية الطلاب ذوي الإعاقة.

١٤٣- ومن جانبها، تقدم الإدارة الاتحادية لخدمات التعليم في المقاطعة الاتحادية الخدمات التالية للأطفال والشباب ذوي الإعاقة: (أ) وضع استراتيجيات لتدريس الرياضيات؛ (ب) وضع استراتيجيات محددة باستخدام أساليب منهجية تركز على التعاون بين جميع العاملين في حقل التعليم وتعزيز مشاركة جميع التلاميذ.

١٤٤- ويشكل مركز الموارد الرقمية للتعليم الخاص^(٣٠) منتدى للأشخاص ذوي الاهتمام بالتعليم الشامل للجميع، مما يشجع على توفير المزيد من التدريب المتواصل للمعلمين والمديرين والمستشارين التقنيين وموظفي الدعم الإداري.

١٤٥- ويركز برنامج موضوعي آخر يديره البرنامج الوطني للتنمية الشاملة للأسرة، على التعليم الشامل للأطفال ذوي الإعاقة، بهدف تعزيز إدماجهم من خلال تكافؤ الفرص منذ البدء في مدارس التعليم العام و/أو الخاص (حسب الاقتضاء)، وتعزيز نماء أولئك الأطفال وتحسين قدرتهم على التكيف مع البيئة الاجتماعية. وفي عام ٢٠١٠، حصل على دعم البرنامج ١٠٧٣ طفلاً من ذوي الإعاقة (بلغت نسبة البنات من بينهم ٣٤ في المائة، والأولاد ٦٦ في المائة، والتحققت نسبة ٣٦ في المائة منهم بمدارس التعليم الخاص ونسبة ٦٤ في المائة بمدارس التعليم العام). وبالمثل، يتعاون مركز "غابي برينر" الوطني للبحث والتدريب من أجل إعادة التأهيل وتكامل التعليم، وهو الوحيد من نوعه في البلد، مع كل من البرنامج الوطني للتنمية الشاملة للأسرة ووزارة التعليم.

١٤٦- ويهدف المشروع المجتمعي للتعليم الشامل للجميع التابع للمجلس الوطني لتعزيز التعليم، إلى كفاءة تقديم الدعم في مجال التعليم لطلاب الطوائف التي تعاني أفسى درجات الحرمان الاجتماعي في البلد، من خلال الأنشطة الشاملة للجميع في قاعات الدراسة وفي المجتمعات المحلية، فضلاً عن إنشاء شبكات للدعم مشتركة بين المؤسسات.

١٤٧- وتقوم اللجنة الوطنية المعنية بتوفير الكتب المدرسية بالبحر، بنشر وتوزيع الكتب الدراسية اللازمة للصفوف من الأول إلى السادس بالمدارس الابتدائية، مجهزة بطريقة برايل للمكفوفين^(٣١).

(٣٠) متاح في الموقع الشبكي: <http://educacionespecial.spedf.gob.mx> (٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١).

(٣١) قامت اللجنة، منذ بدء نفاذ الاتفاقية، بنشر كتب مجهزة بطريقة برايل بلغ مجموعها ١٤٠٤٧ كتاباً، أي ما يعادل ٣٧٩١٩ مجلداً، علاوة على ٤٣٦٥٠ كتاباً مطبوعاً بطريقة الماكرو، من أجل الاستخدام في الصفوف من الأول إلى السادس بالمدارس الابتدائية. وعلاوة على ذلك، جرى خلال عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، توزيع ١٠٨٨٤ كتاباً مطبوعاً بطريقة الماكرو، و١٠٥٢٢ كتاباً بطريقة برايل، بجانب نشر ١٤٣ كتاباً مطبوعاً بطريقة الماكرو و٩٦٢١ كتاباً بطريقة برايل، خلال الفترة الدراسية الأولى من عام ٢٠١٠. غير أن نشر الكتب المطبوعة بطريقة الماكرو قد توقف بسبب مشاكل تتعلق بالميزانية وحقوق النشر الخاصة بالمؤلفين (يتطلب نشرها أرقاماً معيارية دولية خاصة)، مما يعكس ضرورة توقيع اتفاقات من أجل خفض التكاليف، ويشمل ذلك المستوى الدولي.

١٤٨- وفي عام ٢٠٠٨، أدخلت وزارة التعليم برنامجا يمكن الطلاب ذوي الإعاقة من الحصول على البكالوريا من منازلهم^(٣٢). ويتبع في هذا البرنامج نموذج دراسي يتسم بالمرونة، ضمن الإطار التنظيمي للمدارس الثانوية المفتوحة، التي لا تحدد فترة زمنية أو عمرا لإكمال الدراسة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، بلغ عدد الطلاب المتحقين بالبرنامج ٢٤٢٩ طالبا، في ٤٦ مركزا للخدمات.

١٤٩- وتوفر ١٧ مؤسسة خاصة و٤٦ مؤسسة عامة في المكسيك، ١١٣ برنامجا تمنح فيها درجات، وهي مصممة لتدريب الأخصائيين في مجال الإعاقة، وتبلغ حصة المؤسسات العامة فيها ٨٢ برنامجا. ويُدرس المنهج الدراسي الخاص بدرجة البكالوريوس في التعليم الخاص في ٥٨ كلية لتدريب المعلمين أيضا.

١٥٠- وفي عام ٢٠٠٩، عقدت أول منافسة للالتحاق بنظام التعليم العالي المفتوح الذي يتيح فرصة التعلم عن بعد. وفي تموز/يوليه ٢٠١٠، كان ١١٠٧٢ طالبا قد التحقوا بمساقات المسار العام المشتركة بين جميع البرامج الدراسية في النظام. وكانت نسبة ١,٦ في المائة منهم من ذوي الإعاقة البصرية أو الحركية أو السمعية، وهي مجموعة مكونة من ٩٢ امرأة و٩٤ رجلا.

١٥١- ويوجد أيضا ١٣٤ مركزا من مراكز الدعم أو التأهيل للالتحاق بالجامعات منتشرة في جميع أنحاء المكسيك، وهي مجهزة بالمقومات اللازمة من الأجهزة والبرمجيات المصممة للطلاب ذوي الإعاقة، ومرافق تتوفر فيها تسهيلات أعدت خصيصا لهم.

١٥٢- ويضم المعهد الوطني للفنون التطبيقية طلاب دراسات عليا من ذوي الإعاقة يبلغ مجموعهم عددهم ٢٠٣٧ طالبا، من بينهم ٦٥ في المائة من الرجال و٧٢ في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية.

١٥٣- وعلى مستوى الدولة، شملت التجارب برامج مثل "فلنواصل التعلم ... في المستشفى"، الذي تديره المؤسسة الوطنية لإعادة التأهيل وولاية نويفو ليون، وحلقات عمل بشأن لغة الإشارة المكسيكية في ولاية كوليما، وبرنامج "المعايير والمواصفات المتعلقة بالدراسات والمشاريع وعمليات البناء والتشييد والمرافق ذات الصلة بالإعاقة" في ولاية شياباس (انظر المرفق ٣١).

١٥٤- وفي عام ٢٠٠٥، أطلق المعهد الوطني لتعليم الكبار والمجلس الوطني للتعليم من أجل الحياة والعمل استراتيجية "الحواشيب الناطقة" بغرض توسيع فرص التحاق الأشخاص ذوي

(٣٢) تتضمن فئة السكان المستهدفة بهذه الخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية أو السمعية أو الحركية أو المتعلقة بالنطق أو القدرات العقلية، من الذين أكملوا التعليم الثانوي ويرغبون في الحصول على شهادة التخرج، لكنهم يواجهون صعوبات في الالتحاق بالمدارس.

الإعاقة البصرية بمؤسسات التعليم الأساسي والثانوي ومؤسسات التدريب المهني ودورات تعلم استخدام الحاسوب واكتساب المهارات الحياتية، ومواصلة الدراسة فيها وإكمالها.

١٥٥- وطور المعهد الوطني لتعليم الكبار مشروعاً يهدف إلى تعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، بهدف كفالة تمكن الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية أو الحركية من إكمال تعليمهم الأساسي، بمساعدة وحدات التعليم من أجل الحياة والعمل.

١٥٦- ووقع المعهد الوطني لتعليم الكبار والبرنامج الوطني للتنمية الشاملة للأسرة اتفاقاً بشأن إنشاء مركز للتعليم عبر الإنترنت مخصص للكبار ذوي الإعاقة وأفراد الأسر الذين يواجهون صعوبات تعليمية، من أجل توفير الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة. وأسفر ذلك الاتفاق عن قيام المعهد الوطني لتعليم الكبار بتخصيص ٢٠ مكاناً للمجتمعات المحلية في ٧ من مراكز إعادة التأهيل الشاملة التابعة للبرنامج الوطني للتنمية الشاملة للأسرة، في ٧ ولايات بالمكسيك. ويحصل على الدعم الذي يوفره البرنامج، كل شهر، ١ ٨٥٤ فرداً من الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم.

١٥٧- ووقع المعهد الوطني لتعليم الكبار والصندوق الوطني لدعم المؤسسات الاجتماعية اتفاقاً، في عام ٢٠٠٨، وعكف المعهد الوطني لتعليم الكبار، منذ عام ٢٠٠٩، على المشاركة في الاجتماع الوطني لأصحاب الأعمال الاجتماعية ذوي الإعاقة، من أجل تعزيز خدمات التعليم.

المادة ٢٥

الصحة

١٥٨- تكفل المادة ٤ من دستور المكسيك الحق في الرعاية الصحية^(٣٣).

١٥٩- ويهدف البرنامج الوطني للصحة للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢، إلى تعزيز خدمات الرعاية وإعادة التأهيل الشاملة التي تقدم للأشخاص ذوي الإعاقة. وبالإضافة إلى ذلك، يتمثل الهدف العام لبرنامج العمل الموجه المتعلق بتوفير الرعاية الصحية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢، في مساعدة أولئك الأشخاص على التمتع بالحق في الحصول على أعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، دون تمييز.

(٣٣) ينظم هذا الحق أيضاً القانون الاتحادي المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، والقانون الاتحادي لحظر التمييز والقضاء عليه، وقانون الصحة، وقانون الرعاية الاجتماعية، والقانون المتعلق بحقوق كبار السن، والأنظمة الداخلية لوزارة الصحة، والمعايير المكسيكية الرسمية (انظر المرفق ٣٢).

١٦٠- وتنفذ وزارة الصحة برنامجاً لاختبار حاسة السمع لدى الأطفال حديثي الولادة والقيام بالتدخل المبكر^(٣٤)، وجرى في إطار برنامج إجراء الجراحات في العيادات الخارجية تنفيذ ٢٠ ٤٤٩ عملية تدخل جراحي، شملت حالات إصابة بالمياه البيضاء وحول. و١٦١- ويهدف برنامج دعم الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المساهمة في الحد من أوجه التفاوت أو الثغرات في مجال الرعاية الصحية، وذلك باتخاذ إجراءات محددة الأهداف وتوفير خدمات الرعاية وإعادة التأهيل وتنفيذ المشاريع التي توضع على مستوى الولايات والبلديات في إطار برامج الولايات والبلديات للتنمية الشاملة للأسرة، وعن طريق منظمات المجتمع المدني التي تعمل على تعزيز التنمية الاجتماعية.

١٦٢- وقام البرنامج الوطني للتنمية الشاملة للأسرة بتجميع وثيقة بعنوان "نموذج اجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية وأسرهم. مجموعة من أفضل الممارسات لـ ٢٠ من المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في البرنامج الوطني للتنمية الشاملة للأسرة"، لتكون أساساً لتحسين واستنساخ أنجح نماذج وممارسات الرعاية التي تنفذها نظم الولايات والبلديات ومراكز الرعاية التي يديرها البرنامج الوطني للتنمية الشاملة للأسرة، ومنظمات المجتمع المدني. و١٦٣- وأدت الجهود الرامية إلى تعزيز الهياكل المؤسسية من أجل تقديم خدمات أفضل للأشخاص ذوي الإعاقة، إلى زيادة الطلب على الخدمات التي تقدمها المؤسسة المكسيكية للضمان الاجتماعي. وأوردت تقارير عام ٢٠٠٩ البيانات التالية:

(٣٤) بدأ تشغيل البرنامج في ٣٢ ولاية، في عام ٢٠١٠. وأجريت قرابة ٢٠٠ ٠٠٠ عملية اختبار لحاسة السمع لدى الأطفال حديثي الولادة، بغرض الكشف عن حالات عجز السمع الحاد. وفي ذات السنة، تم شراء ١٠٠ قوقعة أذن صناعية من أجل زراعتها جراحياً في آذان الأطفال الذين أكدت التشخيصات إصابتهم بضعف السمع الحاد في كلتا الأذنين، وأجريت أول ٣٠ جراحة على الأطفال المشمولين بمشروع الجيل الجديد (New Generation) للتأمين الصحي. وعلاوة على ذلك، جرى تأسيس ٥ مراكز اتحادية لإجراء عمليات زراعة قوقعة الأذن الصناعية، بالإضافة إلى مركز ولائي مماثل في مستشفى ولاية فيراكروز الإقليمي. واستخدمت أموال متحصل عليها من مشروع الجيل الجديد للتأمين الصحي لشراء ٤٥٠ قطعة من معدات قياس الانبعاثات الصوتية التلقائية من أجل الكشف المبكر عن ضعف السمع الحاد في مستشفيات وزارة الصحة البالغ عددها ٣٣٥ مستشفى، التي تجرى فيها أكثر من ٩٠ في المائة من عمليات الولادة في المستشفيات. وبالمثل، تم شراء ٤٥ مجموعة معدات لقياس الاستجابات لحاسة السمع في جذع الدماغ، وكذلك ٣٦ مجموعة من معدات قياس قدرة السمع و٣٥ وحدة من معدات قياس المقاومة الصوتية، بغرض تزويد جميع الولايات بالتكنولوجيات الأكثر حداثة من أجل تشخيص ضعف السمع الحاد لدى الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنة واحدة. وفي عام ٢٠١٠، عقدت دورات لتدريب ٩٠٠ فرد من العاملين في مجال الرعاية الصحية على استخدام معدات قياس الانبعاثات الصوتية التلقائية، بينما عقدت على الصعيد الوطني دورات لتدريب أخصائيي السمع في ٢٥ ولاية وتدريب أخصائيي المعالجة السمعية الكلامية في ٢١ ولاية.

الأنشطة	العدد
الاستشارات الطبية	٧ ٩٨٠ ٦٧٩
دراسات أجهزة رسم العضلات	٧٤ ١٥٩
الدراسات المستحدثة المحتملة	١٤ ٠٠٧
جلسات إعادة التأهيل الوظيفي	٥١ ١٢٧
علاج النطق	٩٤ ١٢٠
العلاج الوظيفي	٩٤٢ ٧٨٩
العلاج عن طريق الترويح	٢٣ ٦٠٧
العلاج الطبيعي	٧ ٦٤٦ ١٩٦

١٦٤- وفي عام ٢٠٠٨، ولأغراض تحقيق الهدف ٤ من الأهداف الإنمائية للألفية، أدخلت مؤسسة الضمان الاجتماعي والخدمات لموظفي الدولة برنامجاً موسعاً للكشف على الأطفال حديثي الولادة. وتوخياً لتحقيق الهدفين ٥ و ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية، يجري العمل على إعداد برنامج لتوفير الرعاية قبل الولادة (بالاستناد إلى برنامج "بداية متساوية في الحياة")، فضلاً عن برنامج لمكافحة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وبرنامج مؤسسي للصحة السليمة في الشيخوخة.

١٦٥- ويهدف نظام التأمين الصحي الشعبي إلى توفير التغطية لجميع المكسيكيين الذين لا يشملهم التأمين الصحي للضمان الاجتماعي بسبب مركزهم الوظيفي، ويطلبون التغطية بمحض إرادتهم، مع منح الأولوية لقطاعات السكان الأشد ضعفاً. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، بلغ عدد الملتحقين ببرنامج سيغورو الشعبي من الأشخاص ذوي الإعاقة ١٢١ ٢٧٧ فرداً.

١٦٦- وفي عام ٢٠٠٨، بلغ مجموع من وفر لهم نظام الرعاية الصحية التابع لوزارة الدفاع الخدمات، في هيئة علاج طبيعى وإعادة تأهيل، ٢٧٧ ٣٥٢ فرداً. وفي عام ٢٠٠٩، بلغ مجموع من قدمت لهم تلك الخدمات ٢٨٣ ٤٧١ شخصاً، وفي الأشهر الأولى من عام ٢٠١٠، بلغ عددهم ٧١٦ ٤٥ شخصاً. وكان من بينهم ٧ ٤٤٩ شخصاً من ذوي الإعاقة.

١٦٧- وتنسق المؤسسة الوطنية لإعادة التأهيل خدماتها مع مؤسسات قطاع الصحة التي تحيل الأشخاص ذوي الإعاقة لتلقي خدمات الرعاية الطبية وإعادة التأهيل الشاملة، بالجمان أو بتكلفة زهيدة، على ضوء الاختبار الاجتماعي - الاقتصادي ذي الصلة.

١٦٨- وتنفذ الولايات برامج لتعزيز الثقافة الصحية السليمة وتنظيم الأسرة والكشف المبكر عن الأمراض المزمنة والأمراض التنكسية، بالإضافة إلى الخدمات المتعلقة بتشخيص وتقييم صحة هذا القطاع من السكان، وبرامج متعددة الأوجه لإعادة التأهيل تهدف إلى تعزيز استقلال الأشخاص ذوي الإعاقة واندماجهم الاجتماعي.

الصحة العقلية

١٦٩- يهدف برنامج الحكومة الاتحادية للعمل الموجه المتعلق بتوفير الرعاية الصحية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢، إلى تحسين مستوى الصحة العقلية لهؤلاء السكان، من خلال تعزيز السياسات والبرامج بغرض كفالة تلقيهم للعلاج بصورة تصون كرامتهم وتزيل عنهم الوصمة وتمنع التمييز بين متلقي الخدمات، ومن خلال تيسير إعادة إدماجهم في المجتمع عن طريق توفير رعاية مجتمعية شاملة ومستمرة وذات نوعية جيدة.

١٧٠- وبدأ، في عام ٢٠١٠، بدعم مشترك من المختصين وممثلي المجتمع المدني، واستناداً إلى نتائج التجارب السريرية والدراسات الاقتصادية، العمل على تحديث وإقرار برامج الرعاية الموجهة المتعلقة بعلاج الاضطرابات العقلية ذات الأولوية المدرجة في الفهرس العام لنظام التأمين الصحي الشعبي. وشكل هذا سابقة ممتازة فيما يختص بالاستثمار في مجال الصحة العقلية والإنفاق عليها. وتشمل الرعاية التي يستطيع الأفراد المحتاجين لهذا الدعم أن يطلبوها في الوقت الراهن تدابير وقائية والمداواة وإعادة التأهيل والعلاج، وتشمل، ضمن تدابير أخرى، تشخيص وعلاج اضطرابات قصور الانتباه وفرط النشاط (التوحد)، واضطرابات النمو العامة (الاكتئاب العارض والاكتئاب والانفصام)، والقلق (اضطرابات القلق العام ونوبات القلق ونوبات الذعر وردود الفعل الناتجة عن الإجهاد الحاد)، واضطرابات التكيف (اضطرابات الإجهاد الذي يعقب الإصابات واضطراب التكيف)، والاضطرابات الذهانية (انفصام الشخصية والأوهام والاضطرابات العقلية الفصامية)، والصرع.

١٧١- وتوسعت خدمات الرعاية الصحية النفسية المجتمعية بشكل تدريجي. وتوفر الرعاية الصحية ٣٣٠ وحدة طبية متخصصة في تقديم الرعاية للمدمنين، و٣٤ وحدة أخصائيين طبيين متخصصة في توفير الرعاية الصحية العقلية، والوحدات موزعة على الولايات.

١٧٢- ولأغراض تعزيز احترام حقوق الإنسان فيما يتعلق بالصحة العقلية والإعاقة، نظمت حلقات عمل تدريبية للعاملين في مجال الصحة العقلية، بشأن حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأشخاص ذوي الإعاقة العقلية، بالاشتراك بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة.

١٧٣- ويجري تنفيذ دراسة تشريعية تهدف إلى إعداد مشروع اقتراح لاستكمال النصوص القانونية في مجال الصحة العقلية وخدمات الرعاية النفسانية في بعض مؤسسات قطاع الصحة، من أجل تحقيق اتساق الإطار التنظيمي للصحة العقلية مع معايير حقوق الإنسان.

١٧٤- ولأغراض وضع استراتيجية جديدة تكفل تلقي مرضى الاضطرابات العقلية والعصبية المهملين خدمات رعاية تلي احتياجاتهم وتحترم حقوقهم بالشكل المناسب، سيجري تنفيذ مشروع نموذجي لإخراج المرضى الذين لا يحتاجون إلى الرعاية في المستشفيات من إطار المؤسسات العلاجية وتوفير الرعاية لهم في إطار مجتمعاتهم المحلية، بدعم من المنظمة الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية.

١٧٥- وستقدم وزارة الصحة بطلب رسمي إلى منظمة الصحة للبلدان الأمريكية من أجل إجراء تقييم للمنظمة ولأداء مرافق خدمات الصحة العقلية في المكسيك، في إطار معايير حقوق الإنسان.

المادة ٢٦ التأهيل وإعادة التأهيل

١٧٦- ينظم خدمات إعادة التأهيل الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة معيار المكسيك الرسمي NOM-015-SSA3-2007 المتعلق بالرعاية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة.

١٧٧- ولدى البرنامج الوطني للتنمية الشاملة للأسرة أكبر شبكة لخدمات إعادة التأهيل في البلد، وله خبرة واسعة في هذا المجال. وهو يدير البرامج الفنية التالية ضمن برنامج لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة: برنامج الكشف المبكر عن الظروف التي تؤدي إلى الإعاقة؛ وبرنامج متعدد التخصصات للحفز المبكر؛ وبرنامج مدرسي للأسر التي تضم أطفالا ذوي إعاقة؛ وبرنامج لإدماج في مجال التعليم للقاصرين ذوي الإعاقة؛ وبرنامج لإعادة التأهيل المهني لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة على دخول سوق العمالة؛ وبرنامج للإدماج في نظام التربية البدنية والأنشطة الرياضية المعدلة؛ وبرنامج وحدات أساسية لإعادة التأهيل وبرنامج وحدات متنقلة لإعادة التأهيل.

١٧٨- ويشتمل المرفق ٣٣ على معلومات عن خدمات الدعم التي يوفرها للأشخاص ذوي الإعاقة البرنامج الوطني للتنمية الشاملة للأسرة للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢.

١٧٩- وللبرنامج الوطني للتنمية الشاملة للأسرة أيضا مسار عمل يمثل هدفه العام في مساعدة الأشخاص الضعفاء الذين يعانون مشاكل اقتصادية وصحية و/أو اجتماعية على التغلب على مصاعبهم عن طريق مدهم بدعم مالي مؤقت أو مساعدات عينية (أجهزة التعويض عن فقدان حركة الأعضاء وأطراف صناعية ومُعينات للأداء الوظيفي) أو رعاية متخصصة.

١٨٠- وقام البرنامج، في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠، بتوفير معدات لمراكز إعادة تأهيل مختلفة تابعة له على مستوى الولايات، في هيئة معدات تعويضية وأطراف صناعية، علاوة على مواد متعلقة بحماية المدنيين ودعم في مجال التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة (انظر المرفق ٣٤).

١٨١- وفي عام ٢٠٠٩، خصص صندوق Fideprótesis، الذي يساهم في توفير الأجهزة التعويضية والأطراف الصناعية والملحقات الخاصة، مبلغ ٨١٢ ٧٠٩ ١٥ بيزو لشراء الأجهزة والمُعينات التقنية، بغرض كفالة أكبر قدر من الاستقلال للأشخاص ذوي الإعاقة والمحافظة عليه.

١٨٢- وتقدم المؤسسة الوطنية لإعادة التأهيل الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع الأعمار. وهي تدير برامج لتعليم وتدريب العاملين في مجال إعادة التأهيل، تشمل تخصصات طبية ودورات عالية التخصص ودراسات لنيل الدبلوم ودرجة الماجستير والدكتوراه؛ وتنظم، بالتعاون مع مدارس التدريب المتعلق بإعادة التأهيل، دورات لتدريب الأخصائيين في مجالات العلاج النفسي والعلاج الوظيفي وعلاج عيوب النطق، وفي مجالي الأجهزة التعويضية والأطراف الصناعية. ولها مختبرات للبحوث تعمل في مجالي هندسة إعادة التأهيل والتحليلات المتعلقة بالحركة، حيث يجري تصنيع التقنيات والأجهزة التي تساعد الأشخاص ذوي الإعاقة. وتُجرى أيضا بحوث متعلقة بالأنسجة وزراعة خلايا الغضاريف من أجل إيجاد حلول لمشاكل التهاب المفاصل وتصميم الأطراف الصناعية والمعينات التقنية.

١٨٣- وطورت المؤسسة المكسيكية للضمان الاجتماعي ١٤٦ نوعا من خدمات الطب البدني وإعادة التأهيل للمستفيدين من الأشخاص ذوي الإعاقة، مما عزز توفير الخدمات المجانية في مراكز الإرشاد والضمان الاجتماعي على جميع المستويات الثلاثة للرعاية.

١٨٤- وتوفر المؤسسة الوطنية لطب الأطفال العلاج لعيوب النطق، والخدمات في مجالات إعادة التأهيل واضطرابات الجهاز العصبي وعيوبه الخلقية للأشخاص ذوي الإعاقة الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة، وللعاملين المحتاجين لذلك النمط من المساعدة. ونطاق الخدمات المقدمة من الاتساع بحيث يشمل جميع مجالات الإعاقة، وله إطار طبي وآخر قانوني. وتقوم المؤسسة بتدريب المهنيين في مجالات الطب والتمريض والصحة العقلية وعلاج عيوب النطق، ضمن أشياء أخرى، بهدف استنساخ نماذج الرعاية.

١٨٥- ويتلقى الموظفون الذين يقدمون الخدمات إلى مستخدمي مراكز إعادة التأهيل، في إطار البرنامج الوطني للتنمية الشاملة للأسرة، تدريبا مستمرا طوال العام. وشهد عام ٢٠٠٨، انعقاد ٦١٧ ٣ دورة تدريبية من هذا النوع، حضرها ١٥١ ٤٩ شخصا، وانهقدت ٣٤٦ ٣ دورة، حضرها ٢٤٢ ٥٥ شخصا، في عام ٢٠٠٩، وانهقدت ٥٧٣ ٣ دورة في عام ٢٠١٠، حضرها ٩٢٣ ٦٦ شخصا.

١٨٦- وفي عام ٢٠٠٩، استحدثت وزارة التعليم دورة تدريبية متخصصة في مجال تقديم المساعدة الصحية والأسرية، وكان من المقرر أن تدرس هذه الدورة المتخصصة في ٤٥ مركزا على نطاق البلد، بنهاية عام ٢٠١٠. وتقوم وزارة البحرية، من خلال برنامجها للتعليم الطبي المستمر، بنشر استخدام التكنولوجيات والمعارف العلمية الحديثة، في مجال الطب البدني وإعادة التأهيل، ووسط العاملين في المهن الصحية في المؤسسات الطبية البحرية.

التأهيل

١٨٧- نفذ مركز التدريب وإعادة التأهيل المهني برنامجا مصمما لتوفير إعادة التأهيل المهني والدعم من أجل إعادة الانضمام إلى القوة العاملة، من خلال تعزيز إعادة الإدماج الاجتماعي

وإعادة الاندماج في سوق العمل للعمال ذوي الإعاقة المنضوين في المؤسسة المكسيكية للضمان الاجتماعي. وفي عام ٢٠٠٩، نظمت مراكز الضمان الاجتماعي والمعلومات دورات دراسية وحلقات عمل ودورات تدريب على المهارات الحياتية، حضرها ٦٣٣ ٥٩ شخصا من المستخدمين ذوي الإعاقة.

١٨٨- وجرى، في مجال خدمات العلاج الطبيعي وإعادة التأهيل المهني، من أجل مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة على تحقيق أعلى درجة ممكنة من الاستقلال، إعداد نماذج للتقييم والمحاكاة في مجال العمالة، استثمر فيها أكثر من ١٧ مليون بيزو. ودلت التجربة على أن ٦ من بين كل ١٠ أشخاص من متلقي الدعم الموجه والمتخصص ينجحون في الانضمام مجدداً إلى القوة العاملة.

المادة ٢٧

العمل والعمالة

١٨٩- ترمي استراتيجية "فتح المجالات" إلى تعزيز إنشاء وكالات التوظيف المتخصصة وإدارتها، وتأسيس مراكز تقييم لتحديد مهارات وقدرات الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يسعون إلى الدخول في سوق العمل، وإنشاء مسارات للتعاون بين المنظمات العامة والخاصة فيما يتعلق بفتح شبكات للخدمات في جميع الولايات. ونتيجة لذلك، بلغ عدد المستفيدين من هذه الخدمات في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، ٥٠٨ ٧٤ أشخاص من ذوي الإعاقة، حصل ٢١ ٠٥١ منهم على عمل.

١٩٠- وتمثل الشبكة الوطنية لروابط العمل استراتيجية نفذتها وزارة العمل والضمان الاجتماعي في الولايات والبلديات، لتوحيد جهود القطاعين العام والخاص والمؤسسات الاجتماعية من أجل الشروع في اتخاذ تدابير لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة على دخول سوق العمل والبقاء في وظائفهم، ونشر تلك التدابير وتيسيرها من خلال إنشاء رابط بين أصحاب العمل المحتملين والباحثين عن عمل، وتعزيز التعاون لتحقيق تلك الغاية. وفي الفترة بين بداية عام ٢٠٠٩ والربع الأول من عام ٢٠١٠، بلغ عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين ساعدتهم الشبكة ١٥ ٧٢٣ شخصا.

١٩١- وساعدت الشبكة أيضا الأشخاص ذوي الإعاقة في العثور على عمل باستخدام برمجيات إيرغوديس (ErgoDis)، التي تيسر إجراء تحليل لإمكانية هئية ظروف عمل مريحة للأشخاص ذوي الإعاقة واقتراح التعديلات المناسبة بشأنها. وبلغ مجموع ما أنجزته من حزم برمجيات لأعضاء الشبكة الوطنية لروابط العمل حتى الآن، ٩٦ حزمة.

١٩٢- ومن جانبه، يعمل البرنامج الوطني للتنمية الشاملة للأسرة على إعداد برنامج لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة على دخول سوق العمل، استنادا إلى حقوقهم، مما يعني

التعرف على أولئك الأشخاص من أجل تحديد مهاراتهم وقدراتهم واهتماماتهم، بغية تقديمهم إلى الشركات كمرشحين محتملين وفقا للوصف الوظيفي لفرص العمل المناسبة، وتيسير دخولهم سوق العمل بذات الشروط المطبقة على السكان العاملين.

١٩٣- وتشمل البرامج التي تنظمها الكيانات الأخرى لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة، برنامجا لتشجيع توظيف الشباب تديره مؤسسة شباب المكسيك؛ وبرنامجا للرعاية النهارية تديره وزارة التنمية الاجتماعية بهدف دعم الأمهات العاملات، وبرنامجا لدعم النساء الريفيات ونساء الشعوب الأصلية تديره وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والتنمية الريفية ومصائد الأسماك والأغذية. وتشجع المؤسسة الوطنية للمرأة قيام آليات لكفالة المساواة بين الجنسين في مكان العمل.

١٩٤- وأجرى مكتب وكيل وزارة الاقتصاد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تعدادا للأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعملون في الشركات التي يدعمها المكتب. وكشف التعداد عن وجود ٥٤٤ شخصا في ٨٩ مشروعا. وزاد مكتب الوكيل الموارد المخصصة لهذا الغرض - بأكثر من ٣٠٠ في المائة - لترتفع من ٥,١ مليون بيزو في عام ٢٠٠٨، إلى ٢١,٢ مليون بيزو في عام ٢٠٠٩.

١٩٥- ويجري العمل على اتخاذ تدابير محددة على الصعيد الاتحادي. وعلى سبيل المثال، توجد في ولاية كوليفورا وكالة للعمالة، وتدعم ولاية سونورا المشاريع الإنتاجية وتقدم منح وجوائز للعمالة. وتدير سونورا أيضا برنامجا لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة على دخول سوق العمل، من خلال إقامة روابط مع ٤١ شركة كبرى في الولايات، بهدف استقدام الأشخاص ذوي الإعاقة لشغل الوظائف.

١٩٦- وفي عام ٢٠٠٩، أقام مكتب الدفاع عن العمال خطا هاتفيا وطنيا للاتصالات السرية المجانية، من أجل تقديم المعلومات والمشورة القانونية العامة بشأن قضايا العمالة للأشخاص ذوي الإعاقة.

١٩٧- ومنذ عام ٢٠٠٥، تعمل وزارة العمل والضمان الاجتماعي على تشجيع "جائزة غيلبرتو رينكون غاياردو" للشركات الشاملة للجميع (انظر المرفق ٣٥)، المخصصة للإشادة بأماكن العمل التي تعزز تكافؤ الفرص وعدم التمييز، فضلا عن دعم استقلال العمال وتحسين ظروفهم وتحقيق توقعاتهم وتوسيع آفاق تطورهم الوظيفي.

١٩٨- وتوظف أماكن العمل الشاملة للجميع الأشخاص ذوي الإعاقة وتتخذ تدابير لكفالة المساواة فيما يتعلق بالأجر واستحقاقات العمل وتوفير التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة وكفالة السلامة والتدريب وهيئة بيئة عمل داعمة ومراعاة عدم التمييز. وحصلت ١٠٥ من أماكن العمل على مركز مكان العمل الشامل للجميع بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠، حيث يعمل فيها ١ ٦٤٤ شخصا من ذوي الإعاقة، يشكلون نسبة ٦٧,٢ في المائة من مجموع الموظفين فيها.

١٩٩- وفي عام ٢٠٠٧، أسس المجلس الوطني لمنع التمييز جائزة لثقافة عدم التمييز، بغرض المساهمة في تطبيق مبدأ المساواة وعدم التمييز على أساس التعصب أو المعتقدات أو التجاوز. وفي الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠، حصلت ٤٩ مؤسسة من المؤسسات العامة والخاصة والاجتماعية على الجائزة، إعرابا عن الإشادة بوجود ٥٦٣ ٢١ شخصا من ذوي الإعاقة ضمن موظفيها. وابتداء من عام ٢٠١٠، استعاض المجلس الوطني لمنع التمييز عن نموذج التنفيذ المذكور بنموذج خاص به، هو "استراتيجية عدم التمييز في القطاعين العام والخاص والقطاع الاجتماعي".

٢٠٠- ويمثل نموذج المساواة بين الجنسين الذي تطبقه المؤسسة الوطنية للمرأة، والذي يهدف إلى تشجيع الشركات الخاصة والمؤسسات العامة والمنظمات الاجتماعية على إجراء استعراض لسياساتها وممارستها، بغرض تضمينها منظورا جنسانيا واتخاذ إجراءات إيجابية، توثيقا للشركات التي تتخذ تدابير لدعم إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٠١- وتدير المؤسسة المكسيكية للضمان الاجتماعي، بالتعاون مع وزارة العمل والضمان الاجتماعي، برنامجا للتوعية من أجل تشجيع الشركات على توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، وانضمت إلى البرنامج على الصعيد الوطني، ١٢٣ شركة يبلغ متوسط الوظائف التي يشغلها الأشخاص ذوي الإعاقة فيها ٩٢ وظيفة، في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠.

٢٠٢- وفي عام ٢٠١٠، اعتمد البرنامج الوطني لتدريب وتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، الذي يمثل هدفه العام في كفاءة وضع سياسات شاملة للجميع لسوق العمل وتنفيذها، من أجل كفاءة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة واشتغالهم بالمهن الحرة، وإيجاد واستحداث أنشطة للتدريب وتشجيع تصميمها وتنفيذها، مع مراعاة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وخصائصهم، وكذلك مراعاة الطلب في سوق العمل. وعلى غرار ذلك، جرى، في عام ٢٠٠٨، التوقيع على اتفاق أنشئت بموجبه لجنة العمالة والتدريب التابعة للمجلس الوطني لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم، التي تضم حاليا ١٣ ولاية وبعض وكالات الحكومة الاتحادية، فضلا عن ممثلين للمجتمع المدني. واللجنة مسؤولة عن تنسيق تنفيذ البرنامج، وتعزيز اعتماد السياسات العامة في هذا الميدان.

٢٠٣- وتشجع وزارة العمل والضمان الاجتماعي وضع السياسات وتطبيق الممارسات التي تعزز التدريب في المنظمات الإنتاجية، من أجل تنمية قدرات رأس المال البشري وتشجيع العمالة الشاملة للجميع، وتوفير التدريب الوظيفي للأشخاص ذوي الإعاقة، وتدريبهم في مجال حقوقهم، وتوفير العمل اللائق لهم وتنمية قدراتهم الإنتاجية. وفي الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٠، وفر مشروع تدريب عناصر التعزيز والتعلم عن بعد في الفصول الدراسية عبر الإنترنت، التدريب في موقع العمل والتدريب عن بعد لأشخاص من ذوي الإعاقة بلغ مجموع أعدادهم ٤٥٤ فردا، مما ساعدهم على تطوير مهاراتهم وزيادة فرص عملهم. وعلى الرغم من أن تأثير المشروع لا يزال متواضعا حتى الآن، يتوقع تحقيق نتائج ذات تأثير أوسع في المستقبل.

٢٠٤- وعملت الفصول الدراسية عبر الإنترنت التابعة لبرنامج تدريب العمال عن بعد، على تطوير تطبيقات وأدوات تكنولوجية لتوفير مزيد من التسهيلات للأشخاص ذوي الإعاقة (انظر المرفق ٣٦).

٢٠٥- وتوفر وزارة التعليم، بالتنسيق مع صندوق الائتمان من أجل الأمريكيتين، التدريب المهني في فصول الشراكة من أجل إيجاد فرص العمل عبر التكنولوجيا في الأمريكيتين (بويتا)، وهي أماكن تعليمية مجهزة بنظم تكنولوجية مرنة، تعقد فيها دورات للأشخاص ذوي الإعاقة بشأن موضوعات مختلفة ذات صلة بتكنولوجيا المعلومات، بهدف تطوير مهاراتهم المكتسبة من أجل مساعدتهم في الحصول على فرص العمل. وفي نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٠، بلغ عدد فصول بويتا العاملة ٤٥ فصلاً، وبلغ عدد المسجلين فيها من الطلاب ذوي الإعاقة الملتحقين بدورات التدريب المهني، ٢ ١٨٤ طالباً.

٢٠٦- ويقدم الصندوق الوطني لدعم المؤسسات الاجتماعية، من خلال برنامجه لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة على تأسيس أعمال تجارية أو التوسع فيها، دعماً نقدياً للأشخاص ذوي الإعاقة، سواء كانوا أفراداً أو مجموعات، أو مؤسسات اجتماعية لا تقل نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة بين موظفيها عن ٥٠ في المائة، بغرض مساعدتهم في بدء أعمال تجارية أو التوسع فيها. ويستطيع الأشخاص ذوو الإعاقة العقلية الاستفادة بصورة غير مباشرة من تدابير الدعم المذكورة، من خلال الوالدين أو الأوصياء، باعتبارهم أعضاء وشركاء في الشركة المعنية (انظر المرفق ٣٧).

٢٠٧- وتنص المادة ٢٢٢ من قانون ضريبة الدخل، على تقديم خصم ضريبي لأرباب العمل الذين يوظفون أشخاصاً ذوي إعاقة بموجب الشروط المنصوص عليها في هذه المادة، بالإضافة إلى الحوافز الضريبية ووسائل تشجيع سوق العمل على أن تكون شاملة للجميع^(٣٥).

(٣٥) تجدر الإشارة إلى الآتي:

- (أ) تنص أحكام المادة ١ من المرسوم المنشور في الجريدة الرسمية للاتحاد، في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٧، على منح حوافز على ضريبة الدخل لدافعي الضرائب الذين يوظفون أشخاصاً ذوي إعاقة؛
- (ب) تنص المادة ٤٠ من قانون ضريبة الدخل على تقديم خصم ضريبي بنسبة ١٠٠ في المائة على الاستثمار في التعديلات التي تشمل إضافات أو تحسينات، شريطة أن يكون هدفها هو تيسير توافر التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في المرافق المتاحة لدافعي الضرائب، وتسهيل استخدامهم لها؛
- (ج) تنص المادة ٦١ من قانون الجمارك على أن الشركات التي تتضمن أنشطتها توفير الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة لا تخضع لحماية الرسوم الجمركية، شريطة أن يكون الغرض من السلع المعنية هو تلبية احتياجات أولئك الأشخاص أو المساعدة على تخفيف آثار إعاقتهم، وتيسير نمائهم المادي أو التعليمي أو المهني أو الاجتماعي؛
- (د) تنص المادة ١٤ من قانون مشتريات القطاع العام وإيجاراته وخدماته، فيما يختص بالمناقصات المتعلقة بشراء البضائع أو الخدمات، على منح الأفضلية للأشخاص ذوي الإعاقة أو الشركات التي يمثلون نسبة ٥ في المائة على الأقل من موظفيها؛
- (هـ) تنص المادة ٣٨ من قانون الأشغال العامة والخدمات ذات الصلة، على أنه في حالة التعادل بين مقدمي العروض، يجب منح العقد للشركة التي يمثل الأشخاص ذوو الإعاقة نسبة ٥ في المائة على الأقل من قوة عملها.

٢٠٨- وتقوم المؤسسة المكسيكية للضمان الاجتماعي، إلى جانب اتخاذ تدابير الامتثال للمبادئ العامة للاتفاقية، بإجراء تحليلات من أجل دراسة الجدوى من كفاءة تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يتلقون معاشاً تقاعدياً من دخول سوق العمل دون أن يفقدوا استحقاقاتهم من المعاشات التقاعدية، التي يعاد تنشيطها عند توقفهم عن العمل مرة أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، جرى أيضاً اتخاذ خطوات لتعديل المبادئ التوجيهية للمؤسسة المكسيكية للضمان الاجتماعي لتحديد اللياقة الطبية للعمل، من أجل القضاء على الحواجز التمييزية على أساس الإعاقة ومساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة على إيجاد فرص عمل.

٢٠٩- ومن جانبها، أبلغت مؤسسة الضمان الاجتماعي والخدمات لموظفي الدولة جميع العاملين فيها بالإجراء المتعلق بممارسة حقوقهم في العمل والحماية، المنصوص عليه في القانون الجديد للمؤسسة، الذي يسمح بإعادة توزيع المهام الجديدة بشروط عادلة ومرضية للأشخاص ذوي الإعاقة.

٢١٠- ومن المقرر أن يوفر السجل المركزي للخدمة العامة وسجل إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل لدى الإدارة العامة الاتحادية، اللذان يجري إعدادهما الآن، معلومات تفصيلية دقيقة في المستقبل عن عدد الأشخاص ذوي الإعاقة العاملين في الحكومة الاتحادية.

٢١١- وأجرت بعض المؤسسات، مثل وزارة العمل والضمان الاجتماعي، تعداداً لموظفيها العموميين من أجل معرفة عدد الأشخاص ذوي الإعاقة العاملين فيها. وصنفت البيانات حسب نوع الإعاقة ونوع الجنس والنسبة التي يمثلها كل نوع في مجموع القوة العاملة.

٢١٢- وعلاوة على ذلك، حددت بعض المؤسسات نسبة ١٠ في المائة لاستيعاب الأشخاص ذوي الإعاقة في قوتها العاملة، مثل المؤسسة الوطنية لطب الأطفال.

المادة ٢٨

مستوى المعيشة اللائق والحماية الاجتماعية

٢١٣- جرى، منذ عام ٢٠٠٨، تعديل أنظمة تشغيل برامج وزارة التنمية الاجتماعية لتشمل معايير تأخذ في الاعتبار الأشخاص ذوي الإعاقة من ذوي الدخل المنخفض. وفي عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، أضيفت تلك المعايير إلى أنظمة تشغيل البرامج التالية: دور الحضانة ومراكز رعاية الأطفال من أجل دعم الأمهات العاملات، وبرنامج 70 y mas لمساعدة سكان الأرياف كبار السن، والموئل، وبرنامج الإنقاذ من الأماكن العامة (Rescate de Espacios Públicos)، وبرنامج الرعاية الخاص بالتزويد بالحليب، وبرنامج المشاركة في الاستثمارات الاجتماعية، وبرنامج 'متزلك' (Tu Casa) للادخار والإعانة المالية في مجالي الإسكان العام والإسكان الريفي.

٢١٤- وفي عام ٢٠١٠، قام المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة والمؤسسة الوطنية للتنمية الاجتماعية، ولأول مرة، بإطلاق برنامج خصصت له منحة قدرها ١٣ مليون بيزو، ويتمثل هدفه العام في تشجيع الأنشطة في مجالات التعليم والتسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز تطوير مهارات مكيفة وقابلة للتطبيق لدى أولئك الأشخاص وأسرهم في مجالات الاتصال والتنقل والرعاية الذاتية والإدارة والصحة والتعلم الوظيفي والترفيه والعمالة، من أجل أن تتاح لهذه الفئة من السكان إمكانية الحصول على المساواة في الحقوق والفرص.

٢١٥- ويقوم البرنامج الوطني للتنمية الشاملة للأسرة بتقديم المشورة للأشخاص المحتاجين إلى رعاية متخصصة وإحالتهم إلى منظمات المجتمع المدني والوكالات التي تقدم تلك الخدمات.

السنة	دعم الرعاية المتخصصة
٢٠٠٧	٢ ١٦٤
٢٠٠٨	٣ ٩٧١
٢٠٠٩	٤ ٦٨٢
٢٠١٠	٣ ٧٧٦

المصدر: البرنامج الوطني.

٢١٦- ويهدف البرنامج الوطني للإسكان للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢، إلى تعزيز معايير الأولوية لفئات محددة، تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة، بغرض مساعدتهم على بناء أصول خاصة بهم في سن مبكرة.

٢١٧- وتشرف على إدارة برنامج 'متزل على مقاسك' (Hogar a tu Medida) مؤسسة صندوق الإسكان الوطني للعمال، بغرض تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول على مساكن تتوفر فيها التسهيلات الخاصة بهم. ويستخدم هذا البرنامج لتعزيز الأشياء التالية: (أ) الحصول على التمويل العقاري على قدم المساواة مع الآخرين؛ (ب) حيازة مساكن قابلة للتكيف وتتوفر فيها التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، على نحو يلي احتياجاتهم؛ (ج) توفر التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في المساكن التي تقدم لها المؤسسة القروض.

٢١٨- وتهدف برامج الإسكان التابعة للصندوق الوطني للإسكان الاجتماعي إلى تحسين نوعية حياة الأشخاص ذوي الدخل المنخفض واتخاذ إجراءات إيجابية من خلال منح الأولوية لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة (انظر المرفق ٣٨).

المجموع	٢٠١٠-٢٠٠٩		٢٠٠٩-٢٠٠٨	
	الإعانات المالية	الإعانات الميزانية	الإعانات المالية	الإعانات الميزانية
٩٣٧٤٦٩٤٥,٠٣	٧٤٨٣	٣١٤٤٠٦١٧,١٣	٢٣١٥	٦٢٣٠٦٢٢٨,٩
٢٠٨٠٣٢٧٩,٣١	٢١٦٩	٨٧٠٥٥٩٨,٠٦	٨٧٦	١٢٠٩٧٦٨١,٢٥
١١٤٥٥٠٢٢٤,٤	٩٦٥٣	٤٠١٤٦٣١٤,١٩	٣١٩١	٧٤٤٠٣٩١٠,١٥

٢١٩- وتشرف المؤسسة الوطنية للضمان الاجتماعي والخدمات لموظفي الدولة على نظام تمويل يتيح للعمال إمكانية الحصول على ائتمانات زهيدة ومناسبة من خلال تقديم القروض بضمان ملكية البيت للأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٢٠- وتتيح بطاقة عضوية المؤسسة الوطنية لكبار السن إمكانية حصول كبار السن ذوي الإعاقة على دعم مالي من خلال إتاحة إمكانية الحصول على السلع والخدمات بأسعار مخفضة في أكثر من ١٥٠٠٠ مؤسسة تجارية تربطها بالمؤسسة الوطنية اتفاقات على نطاق البلد.

٢٢١- وأشارت محاكم الدوائر الجماعية إلى أنه من الضروري بصفة خاصة، عند تحديد مبلغ منحة للصيانة العامة، معرفة ما إذا كان من بين المستفيدين أشخاص ذوو إعاقة، نظرا إلى أن الطريقة التي يتعين أن تتم بها صيانة مساكنهم أو تلبية احتياجات إعادة تأهيلهم يجب أن تذكر باعتبارها عاملا ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار عند تحديد المبلغ اللازم للصيانة. ويجب على المحاكم أيضا تحليل قدرة الشخص المسؤول عن دفع تكاليف الصيانة، مع منح الأولوية للاحتياجات المختلفة للقاصرين ذوي الإعاقة، وبخاصة في الحالات التي تمثل فيها الصيانة الوسيلة الوحيدة لتلبية احتياجات المستفيدين.

المادة ٢٩

المشاركة في الحياة السياسية والعامة

٢٢٢- صممت صكوك معيارية معينة في المكسيك كي تمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من ممارسة حقهم في التصويت.

٢٢٣- واعتمدت المؤسسة الاتحادية للانتخابات عدة أحكام لكفالة تكافؤ الفرص وعدم التمييز في الانتخابات الاتحادية. وفي عام ٢٠٠٣، أقر المجلس العام للمؤسسة الاتحادية للانتخابات اتفاقا يلزم جميع موظفي الخدمة المدنية، علاوة على أعضاء المجالس المحلية ومجالس المقاطعات، بإزالة أية ظروف قد تفضي إلى التمييز (انظر المرفق ٣٩). وأبرم المجلس العام أيضا عددا من الاتفاقات التي يسرت مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في التصويت. ومن ثم استخدمت طريقة برايل للمكفوفين في إعداد أوراق الاقتراع، واستخدمت للمرة الأولى، في انتخابات عام ٢٠٠٦، مقصورات اقتراع مصممة بطريقة تتيح لمستخدمي الكراسي المتحركة أو الأشخاص قصار القامة إمكانية التصويت.

٢٢٤- واعتمدت في المقاطعة الاتحادية، منذ انتخابات عام ٢٠٠٦، اتفاقات ترمي إلى كفالة حق التصويت للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تعديلات مثل المذكورة أعلاه.

٢٢٥- إلا أنه من الضروري التوسع في تدريب موظفي الاقتراع الذين يشرفون على المنافسات الانتخابية وتكليفه. ومن هنا تأتي ضرورة إدخال تعديلات على القانون الاتحادي للمؤسسات والإجراءات الانتخابية، وما يعادله في أنظمة الوكالات الفيدرالية، بينما يحتاج تصميم واستخدام مقصورات الاقتراع إلى تحسين بغية كفالة سلامة وسهولة استخدام الأشخاص ذوي الإعاقة لها. ومن الضروري أيضا زيادة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الوظائف العامة. ويقترح البرنامج الوطني لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة في هذا الصدد، اتخاذ إجراءات تشريعية وانتخابية، من قبيل تعديل القانون الاتحادي المتعلق بالمؤسسات والإجراءات الانتخابية، وما يعادله في أنظمة الولايات، من أجل كفالة قبول الأحزاب السياسية لنسبة معينة من المرشحين ذوي الإعاقة في الانتخابات المختلفة التي تجرى على مستويات الحكم الثلاثة، وتعزيز المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة في الندوات الانتخابية للأحزاب السياسية، ورفع درجة الوعي، وسط جميع قطاعات السكان، بحقهم في الانتخاب على قدم المساواة مع غيرهم.

٢٢٦- وضمت بعض الأحزاب السياسية قوانينها أحكاما من أجل تعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة بصفة مرشحين على الصعيد الوطني.

٢٢٧- وتعهدت الأحزاب السياسية المسجلة لدى المؤسسة الوطنية للانتخابات، في الاتفاق الوطني بشأن الحقوق السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة، المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، بتشجيع إدماج هذا القطاع من السكان في الحياة السياسية (انظر المرفق ٤٠). وتوجد أيضا مبادرة للقانون الاتحادي للمؤسسات والإجراءات الانتخابية (انظر المرفق ٤١)، تقترح أن تتخذ الأحزاب السياسية تدابير لإحداث زيادة تدريجية في عدد الرجال والنساء من ذوي الإعاقة المشاركين في صنع القرار.

٢٢٨- وفي عام ٢٠١١، أدخلت المحكمة الانتخابية التابعة للسلطة القضائية الاتحادية البرنامج المؤسسي للتسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، بغية تعزيز حقوق أولئك الأشخاص وحمايتهم، فيما يتعلق بحقهم في الاحتكام إلى القضاء الانتخابي، وبحقوقهم الانتخابية.

٢٢٩- وبالإضافة إلى ذلك، يشغل بعض الأشخاص ذوي الإعاقة، منذ عام ٢٠٠١، وظائف على مستوى المديرين في الحكومة الاتحادية. وتمكنت المكسيك، بفضل وجود بعض كبار الموظفين العموميين من ذوي الإعاقة في مكتب رئيس الجمهورية، من الترويج للاتفاقية في أروقة الأمم المتحدة.

المادة ٣٠

المشاركة في الحياة الثقافية وأنشطة الترويح والاستجمام والرياضة

٢٣٠- يتضمن المرفق ٤٢ معلومات عن مختلف الإجراءات المتخذة لكفالة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة الثقافية وأنشطة الترويح والاستجمام والرياضة.

المادة ٣١

جمع الإحصاءات والبيانات

٢٣١- خصص المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة، في عام ٢٠١٠، جزءاً من أموال صندوق الأشخاص ذوي الإعاقة لبناء نموذج مفاهيمي لنظام معلومات عن الإعاقة، بحيث يبدأ تشغيله بكامل طاقته بنهاية عام ٢٠١٢^(٣٦). وسيضم النظام السجل الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة ونظاماً للمعلومات والإسناد الجغرافي، بغرض تحديد الخدمات المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات مثل الصحة وإعادة التأهيل والتعليم والعمل والتنمية الاجتماعية والثقافة والرياضة والمساعدة القانونية، على اختلاف فئاتهم العمرية وأنواع إعاقاتهم.

٢٣٢- وصمم المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة ونفذ، في عام ٢٠١٠، دراسة استقصائية وطنية بشأن مفهوم الإعاقة لدى سكان المكسيك^(٣٧). وتعني هذه الدراسة الاستقصائية أنه ستكون للمكسيك دراسة مخصصة لاستقصاء حالة الأشخاص ذوي الإعاقة لأول مرة في تاريخها^(٣٨).

(٣٦) سيتيح النظام ما يلي، في جملة أمور:

(أ) إنشاء قاعدة بيانات للأشخاص ذوي الإعاقة في المكسيك، ليعود إليها الفضل في تحديد المميزات الديموغرافية الرئيسية لهذه الفئة من السكان، علاوة على توفير بيانات أخرى معينة تسمح بتصنيف احتياجاتهم وقدراتهم؛

(ب) تحديد الطلب على الخدمات التي يتلقاها الأشخاص ذوو الإعاقة وأنواعها؛

(ج) تحديد نطاق الخدمات المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة داخل البلد وتصنيفها؛

(د) تقييم السياسات والاستراتيجيات التي وضعت من أجل الأشخاص ذوي الإعاقة ومتابعتها؛

(هـ) تقييم الدعم وكفالة المساعدة.

(٣٧) أجريت الدراسة الاستقصائية باستخدام عينة احتمالية من ٤٠٠ ٥ أسرة معيشية في ٣٠ ولاية. ونفذ العمل الميداني في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، وكان من المتوقع إعلان أولى النتائج قرب نهاية النصف الأول من عام ٢٠١١. ومن شأن الدراسة الاستقصائية أن توفر معلومات تعكس الحالة على الصعيد الوطني وفي المناطق الحضرية والريفية من البلد على حد سواء.

(٣٨) تتمثل أهدافها فيما يلي:

(أ) التحقق من مفاهيم ومواقف سكان المكسيك تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة؛

٢٣٣- واجتهدت المؤسسة الوطنية للإحصاء والجغرافيا وتكنولوجيا المعلومات في سبيل استخدام التصنيف الدولي للأداء والإعاقة والصحة لمنظمة الصحة العالمية. وستنحو عملية إنشاء مصادر المعلومات بشأن هذا الموضوع وتطويرها إلى تأسيس نظام موحد للمعلومات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وستشكل من أجل ذلك لجنة تقنية متخصصة معنية بالمعلومات المتعلقة بالإعاقة في إطار النظام الوطني للمعلومات الإحصائية والجغرافية، الذي يعمل على إصدار بطاقة هوية خاصة للأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٣٤- وعلاوة على ذلك، تعمل اللجنة المعنية بالعمالة والتدريب التابعة للمجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة، التي تنسق عملها وزارة العمل والضمان الاجتماعي، على وضع سجل للأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعملون في الإدارة العامة الاتحادية، بالاستناد أيضا إلى التصنيف الدولي للأداء والإعاقة والصحة، بهدف تحديد الأشخاص ذوي الإعاقة وسماتهم المميزة وظروف عملهم بشكل مستمر.

المادة ٣٢ التعاون الدولي

٢٣٥- وقامت وزارة العمل والرعاية الاجتماعية، بالتعاون مع وزارة العمل والهجرة الإسبانية، في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، بوضع مشروع لتعزيز البرنامج الوطني المعني بعمالة الأشخاص ذوي الإعاقة وتدريبهم، وإعداد برنامج نموذجي للولايات والبلديات.

٢٣٦- وفي إطار إضفاء السمة الدولية على الرياضة، ركزت اللجنة الوطنية للرياضة اهتمامها على تعزيز إدارة اتفاقات وخطط التعاون، التي تساعد على تعزيز التربية البدنية والأنشطة الرياضية، بالاستناد إلى مبادئ المعاملة بالمثل والمنفعة المتبادلة مع الدول الأخرى^(٣٩).

(ب) تقدير عدد الأشخاص الذين يبلغ المستحيون من الأسر المعيشية بأنهم يعانون صعوبات شديدة عند قيامهم بأنشطة الحياة اليومية، وتحديد نسبتهم المئوية؛

(ج) تقدير النسبة المئوية للأشخاص الذين يبلغون بأنفسهم عن معاناتهم صعوبات جمّة في أداء مهامهم الوظيفية؛

(د) وصف حالة الأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات الصحة والعمالة والتعليم والثقافة والاستجمام والمجتمع، مع مراعاة المنظور الجنساني؛

(هـ) وصف العوامل التي تحد من أو تيسر إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الأماكن والوكالات العامة.

(٣٩) توجد حاليا اتفاقات للتعاون مع الأرجنتين، وإسبانيا، وأوروغواي، والبرازيل، وبورتوريكو، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، ورومانيا، والسلفادور، وشيلي، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، ونيكاراغوا، وهايتي، بينما وصلت المفاوضات بشأن اتفاقات أخرى مراحلها النهائية مع بلدان من بينها الاتحاد الروسي، وبولندا، والصين.

٢٣٧- ولأكثر من عشر سنوات، تتعاون المؤسسة الوطنية لإعادة التأهيل مع برنامج أمريكا الوسطى التابع لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، في توفير التدريب للمهنيين من بلدان مثل بنما، والسلفادور، ونيكاراغوا، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وهندوراس.

٢٣٨- وأبرمت مؤسسة الضمان الاجتماعي والخدمات لموظفي الدولة اتفاقات ثنائية بشأن التعاون التقني والعلمي مع المركز الدولي للتعافي من الأمراض العصبية في كوبا، ومعهد بيتو في هنغاريا، ومعهد غوتمان في إسبانيا، من أجل تبادل المعارف والممارسات المتعلقة بإعادة تأهيل الجهاز العصبي للأشخاص ذوي العاهات العصبية والحركية.

٢٣٩- وجرى، من خلال مديريةية التعاون التقني والعلمي التابعة لوزارة الخارجية، تطوير مشاريع مختلفة مع بلدان في أمريكا اللاتينية. وأدرج وصف تلك المشاريع في المرفق ٤٣.

المادة ٣٣

التنفيذ والرصد على الصعيد الوطني

٢٤٠- أعلنت حكومة المكسيك، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، عن تعيين المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة^(٤٠) بمثابة آلية للتنسيق، وفقاً للفقرة ١ من المادة ٣٣ في الاتفاقية.

٢٤١- وفي شباط/فبراير ٢٠١١، قامت حكومة المكسيك، تماشياً مع الفقرة ٢ من المادة ٣٣ في الاتفاقية، وفي حضور الأمين العام للأمم المتحدة ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بتحديد إطار تعزيز اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتها ورصد تنفيذها، ويضم الإطار اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والهيئات العامة للدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها في الولايات البالغ عددها ٣٢ هيئة (انظر المرفق ٤٤).

٢٤٢- ويجسد القرار الذي اتخذته المكسيك روح كل من الاتفاقية والدراسة المواضيعية التي أعدتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن هيكل ودور الآليات الوطنية المعنية بتنفيذ الاتفاقية ورصد تنفيذها (A/HRC/13/29).

رابعاً- الاستنتاجات

٢٤٣- يأخذ التقرير الأولي للمكسيك في الاعتبار التطورات والطفورات التي شهدتها التشريعات والمؤسسات والسياسات العامة في سبيل حماية حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيزها في البلد.

(٤٠) يمثل المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة أداة تنسيق مشتركة بين الوزارات والمؤسسات، تساعد على وضع السياسات العامة للدولة وتعزيز الإجراءات والاستراتيجيات والبرامج ودعمها وتشجيعها ورصدها وتقييمها.

٢٤٤- وتأمل المكسيك في أن تسهم توصيات اللجنة، إثر تحليلها للتقرير، بشكل عملي في تعزيز البرامج الحكومية التي يجري العمل على تنفيذها حالياً. وتضع هذه الاستنتاجات في الاعتبار الإمكانيات الحقيقية للعمل الحكومي في الفترة الفاصلة بين هذا التقرير والتقرير الدوري الثاني للمكسيك. وهي تشمل على التزامات محددة بشأن تنفيذ الاتفاقية، وتأمل المكسيك في أن تأخذها اللجنة في الاعتبار عند صياغة توصياتها.

التحديات والالتزامات

٢٤٥- تقرر حكومة المكسيك بأن تحقيق المساواة الحقيقية في الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة في البلد يتطلب حدوث نقلة نوعية تجاه تطوير سياسات عامة لتعزيز وتيسير إدماج هؤلاء الأشخاص في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية والثقافية في البلد، على أساس نهج حقوق الإنسان. ولذا يمثل تعزيز البرنامج الوطني لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢، مسألة أساسية من أجل تحسين الامتثال لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٤٦- وفيما يتعلق بمتابعة هذا التقرير، تشير التحديات والالتزامات المبينة أدناه إلى مسائل هيكلية يتعين أن يجرز فيها تقدم خلال المرحلة الأولى من تنفيذ الاتفاقية. وتراعي مثل هذه التحديات والالتزامات آراء منظمات المجتمع المدني، التي سلطت الضوء على أهمية تركيز الجهود على المواد ٤ (توافق التشريعات)، و٨ (التوعية)، و٣١ (النظام الوطني للمعلومات) و٣٣ (مشاركة المجتمع المدني) (انظر المرفق ٤٥).

١- إذكاء الوعي

٢٤٧- يجب أن تنبع التدابير المتخذة من فهم كامل لمنظور الإعاقة المنصوص عليه في الاتفاقية، إذ توجد حتى الآن آراء واسعة الانتشار بأن السبب في عدم مساواة الأشخاص ذوي الإعاقة يعود إلى قصور قدراتهم ومحدوديتها وعجزهم، عوضاً عن ردها إلى الحواجز القائمة، وما يترتب على ذلك من التزام اجتماعي بكسر تلك الحواجز. ويتطلب هذا الأمر الانتقال من مفهوم المساعدة في السياسات العامة إلى الاعتراف بأن الأشخاص ذوي الإعاقة أفراد لهم حقوق.

٢٤٨- ولأغراض إذكاء الوعي بالحق في العيش المستقل والاندماج في المجتمعات المحلية، أُخذت التحديات التالية في الاعتبار:

- (أ) مشاركة جميع قطاعات المجتمع على جميع المستويات، على نحو يتسق مع روح الاتفاقية؛
- (ب) ضرورة إدخال تعديلات على القوانين والسياسات العامة لتيسير تلك العمليات؛

(ج) تعزيز قيام ثقافة اجتماعية شاملة للجميع ومضادة لأي شكل من أشكال التمييز.

٢٤٩- وفي ضوء ما ذكر، سيجري تعزيز أنشطة تدريب المسؤولين في الإدارة العامة الاتحادية فيما يختص بمضمون الاتفاقية ونطاقها، بغرض تعزيز قدرتهم على التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٥٠- وسيجري أيضا إطلاق حملة جماهيرية قوية التأثير على الصعيد الوطني، من أجل إحداث تغيير ثقافي وسط السكان فيما يتعلق بموضوع الإعاقة، بدعم من وكالات الأمم المتحدة المعتمدة في المكسيك.

٢- الاعتراف بالأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع الآخرين أمام القانون

٢٥١- من الضروري عقد مناقشة متعمقة بشأن الآثار والخصائص الهيكلية والاجتماعية - الثقافية للبلد، فيما يتصل بالأنظمة الحالية التي تقيد الحقوق القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة. ومن الضروري في هذا الصدد مناقشة ما يلي:

(أ) بناء نموذج اجتماعي شامل للجميع، يكفل ممارسة الحقوق والمشاركة الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة داخل مجتمعاتهم المحلية؛

(ب) الاعتراف الكامل بالأهلية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك تطبيق نموذج يدعم إعرابهم عن إرادتهم.

٢٥٢- ولأغراض الإعراب عن الإرادة السياسية من أجل تهيئة الظروف اللازمة لكفالة الاتساق الكامل مع الاتفاقية للتشريعات والسياسات والبرامج المتعلقة بالسكان بصفة عامة، بحيث تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة، ستقوم حكومة المكسيك بما يلي:

(أ) بدء حوار وطني عن الأنظمة والممارسات الحالية فيما يتعلق بتقييد الحقوق القانونية وبالأحكام التي يمكن وضعها بغرض الامتثال إلى الاتفاقية، مع كفالة التوافق مع خصائص البلد في ذات الوقت، بمشاركة أفرقة متعددة الاختصاصات، تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة؛

(ب) توقع التوصل نتيجة لهذه المناقشة، في عام ٢٠١٢، إلى نهج إداري بشأن تعديل القوانين المدنية للبلد، مع إمكانية تنفيذه في ولايتين في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤. وستتيح الخبرة المكتسبة إمكانية تحديد أهداف أكثر طموحا، مثل؛

(ج) وضع مقترح يتكون من عناصر مختلفة، ليؤخذ في الاعتبار من أجل كفالة تناغم قوانين محددة بشأن الإعاقة؛

(د) موازنة المفاهيم والتعابير المستخدمة للدلالة على "الأشخاص ذوي الإعاقة" في الإدارة العامة الاتحادية، على أساس الاتفاقية؛

(هـ) استعراض الإعلان التفسيري الصادر عن المكسيك فيما يتصل بالمادة ١٢ من الاتفاقية، عند التصديق عليها.

٣- جمع البيانات والإحصاءات

٢٥٣- حددت التحديات والالتزامات التالية في هذا المجال:

(أ) إدماج منظور الإعاقة في عمليات تسجيل المعلومات وإصدار الإحصاءات في مؤسسات الإدارة العامة الاتحادية، على الصعيد الوطني وعلى مستوى الولايات والمستوى المحلي، بغية الحصول على البيانات اللازمة لرصد النجاحات وجوانب الفشل فيما يتعلق بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مجالات الحياة؛

(ب) تكثيف الجهود الرامية إلى جمع البيانات التي تمكن من إحصاء عدد الأشخاص ذوي الإعاقة والتعرف عليهم وتحديد أماكنهم، وإعداد قوائم بخدمات القطاعين العام والخاص والقطاع الاجتماعي المتاحة لهذه الفئة من السكان، وتضمينها في دليل الهيئات التي تتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة على مستويات الحكم الثلاثة، وفي القطاع الخاص؛

(ج) تشجيع وضع المنهجية والأدوات التقنية والإطار المفاهيمي من أجل توحيد السجل الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة؛

(د) تشجيع اعتماد التصنيف الدولي للأداء والإعاقة والصحة بصفة إطار مفاهيمي موحد، كشرط مسبق لتنمية مصادر متناسقة ومتكاملة للمعلومات المتعلقة بالإعاقة. ويعني هذا ضمناً، على سبيل المثال، تأسيس برنامج موسع لنشر المعلومات والتوعية والتدريب بشأن هذا الموضوع، وتوجيههم ضمن فئات أخرى، إلى الموظفين الرسميين المسؤولين عن إنتاج المعلومات في المؤسسات المختلفة للإدارة العامة الاتحادية، على الصعيد الوطني ومستوى الولايات، وإلى الأطراف المعنية بالبرامج الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة؛

(هـ) بالإضافة إلى ما سبق، اعتماد إطار مفاهيمي مشترك لتنمية مصادر المعلومات الإحصائية، من أجل تشجيع حدوث تغيير ثقافي فيما يتعلق بالإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة، ليتعزز بذلك إحكام النظر في هذه القضية الاجتماعية، وفي مسألة إدماج هذه الفئة من السكان في المجتمع؛

(و) تعزيز تنمية مصادر دائمة ومنهجية عالية الجودة للمعلومات بشأن الإعاقة، ولا سيما عمليات المسح الإدارية والسجلات، على نحو يؤدي إلى تعزيز المعارف المتعلقة بالإعاقة ودعم الاستجابات الملائمة المختلفة؛

(ز) كفاءة إعداد نظام المعلومات المتعلقة بالإعاقة وتشغيله، في إطار النظام الوطني للمعلومات الإحصائية والجغرافية، من أجل التوصل إلى فهم أفضل لاحتياجات

الأشخاص ذوي الإعاقة ومتطلباتهم، ولأنواع الخدمات المتاحة لهم كذلك. ومن الضروري جدا لتحقيق هذه الغاية، إنشاء لجنة تقنية متخصصة معنية بالمعلومات عن الإعاقة؛

(ح) إعداد النتائج والمؤشرات الدالة على الأثر، علاوة على إيجاد طرائق لقياس وتقييم ورصد ممارسة الأشخاص ذوي الإعاقة لحقوقهم المحددة في الاتفاقية. ٢٥٤- وسيجري استنباط طرائق للقياس، فضلا عن النتائج و/أو المؤشرات الدالة على الأثر، فيما يتعلق بالأنشطة المتصلة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٤- التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة

٢٥٥- يستوجب تعزيز التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في مباني الإدارة العامة الاتحادية على مستويات الحكم الثلاثة، إكمال نظام تلك التسهيلات كي تتاح إمكانية رصد وتقييم سهولة استخدام المباني المذكورة. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على جميع الإدارات الحكومية تخصيص تمويل لتعزيز التسهيلات في مرافقها.

٢٥٦- ومن المهم بنفس القدر إعداد ونشر أنظمة بشأن سهولة استخدام وسائل النقل في المدن، بما في ذلك المركبات والهياكل الأساسية، وسهولة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، علاوة على تعزيز سهولة استخدام الإنترنت في الإدارة العامة الاتحادية.

٢٥٧- وتشمل التحديات الأخرى التي تحتاج إلى معالجة، تعزيز التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في المناطق الريفية، وتطبيق نظام تصميم موحد للأماكن والمنتجات والخدمات، تراعى فيه أنواع ودرجات الإعاقة المختلفة.

٥- تحديات محددة

٢٥٨- مع أن المكسيك قد بذلت جهودا كبيرة وأحرزت تقدما ملموسا تجاه القضاء على التمييز ضد شرائح محددة من السكان، لا تزال هناك ضرورة لإيجاد منهجيات مناسبة لمنع التمييز المتعدد الأوجه، الشيء الذي سيكون له أثر حميد على النساء ذوات الإعاقة بصفة خاصة.

٢٥٩- ومن الضروري توسيع نطاق البدائل وتحسينها، كي يتسنى إدراج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية في القوة العاملة، وإتاحة إمكانية لهم للحصول على مصادر عمالة تكفل استيعابهم على نحو معقول.

٢٦٠- وفي الوقت نفسه، سيجري تعزيز نشر وتنفيذ البرنامج الوطني لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وتشجيع الجهود الرامية إلى تحديثه.

٢٦١- وسيتواصل تعزيز الاستراتيجيات التي تعمل الحكومة الاتحادية على إعدادها لصالح إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في القوى العاملة، بغرض كفالة استمرار توسع نطاق تغطيتها

وأثرها الاجتماعي. وتمثل مواجهة هذا التحدي إحدى الأولويات، من أجل تضيق فجوة انعدام المساواة التي تؤثر على هذه الفئة من السكان، ودعم التطور المهني للأشخاص ذوي الإعاقة واستقلالهم.

٢٦٢- وستشجع وزارة التعليم نشر التعليم الشامل للجميع على نطاق نظام التعليم الوطني بأكمله، بغية إيجاد سياسات وممارسات شاملة للجميع، يحظى فيها تنوع الطلاب بالاحترام والقبول والتقدير.

٢٦٣- وستستمر وزارة التعليم في تشجيع التعليم بلغتين للطلاب الصم، من خلال حماية هويتهم اللغوية والثقافية وتدريب معلمي مرحلة الأساس على استخدام لغة الإشارة المكسيكية.

٢٦٤- ويرتبط ارتفاع معدل الاضطرابات العقلية وما يترتب عليها من عواقب على الأفراد وحياتهم الأسرية والاجتماعية والأكاديمية والعملية بمجموعة من التحديات، التي تشمل ما يلي:

(أ) تدريب العاملين في المجال الطبي، وكذلك أفراد الأسرة ومقدمي الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة، من أجل كفالة معاملتهم بطريقة حسنة وكريمة، كوسيلة لمكافحة وصمة العار والتمييز التي يواجهها المصابون منهم بإعاقة عقلية وذهنية؛

(ب) استكمال قانون الصحة العقلية؛

(ج) توسيع نطاق موارد الميزانية المتعلقة بتشغيل وصيانة وحدات الرعاية الصحية العقلية والنفسية، فالتمويل ذو أهمية حاسمة لتوفير الصيانة الضرورية لها؛

(د) تعزيز الحماية الاجتماعية للأشخاص المصابين باضطرابات عقلية؛

(هـ) تعزيز التنسيق بين قطاعات الصحة والتعليم والإسكان والعمالة، باعتباره وسيلة لتيسير التكامل الاجتماعي والتنمية الكاملة للقدرات البشرية لدى المصابين باضطرابات عقلية؛

(و) توسيع نطاق نشر الإجراءات الطبية الملتزمة بالاحترام الكامل لحقوق الإنسان، من خلال التدخلات الفعالة والشاملة والمستمرة وذات الجودة النوعية؛

(ز) تشجيع الحوار مع المجتمع المدني وتركيزه على مسألة الصحة العامة.

٢٦٥- ومن الضروري أيضا إجراء مناقشة متعمقة بشأن الآثار الهيكلية والاجتماعية - الثقافية وخصائص البلد، فيما يتعلق باللوائح الخاصة بإيداع متلقي خدمات الصحة العقلية ذوي الإعاقة في المؤسسات العلاجية بصورة غير طوعية. ومن الضروري مناقشة النقاط التالية، في هذا الصدد:

(أ) بناء نموذج للإدماج الاجتماعي يكفل ممارسة الأشخاص ذوي الإعاقة لحقوقهم ومشاركتهم الكاملة في مجتمعاتهم المحلية؛

- (ب) إلغاء أو تعديل جميع الأنظمة أو التدابير التي تبيح أو تشجع إيداع الأشخاص المصابين بأي نوع من الإعاقة في المؤسسات العلاجية بصورة غير طوعية.
- ٢٦٦- وفي ضوء ما سبق، وبسبب الإعراب عن الإرادة السياسية من أجل تهيئة الظروف اللازمة لكفالة اتساق التشريعات والسياسات العامة والبرامج المتعلقة بالسكان بوجه عام اتساقاً كاملاً مع الاتفاقية، ولأغراض كفالة أن يشمل ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة، تعتزم حكومة المكسيك القيام بما يلي:
- (أ) بدء حوار وطني بشأن التشريعات المتعلقة بإيداع الأشخاص ذوي الإعاقة من متلقي خدمات الصحة العقلية في المؤسسات العلاجية بصورة غير طوعية، بمشاركة أفرقة متعددة الاختصاصات تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- (ب) إكمال استعراض شامل لقانون الصحة العقلية.
- ٢٦٧- وتضطلع الوحدات الطبية الملحقمة بخدمات الرعاية النفسية في وزارة الصحة بالمسؤوليات التالية، فيما يتعلق بمتابعة هذا التقرير، مما يتطلب الدعم من قطاعات الحكومة الاتحادية الأخرى:
- (أ) استكمال الصكوك القانونية المؤسسية المتعلقة بالرعاية الصحية العقلية والنفسية، وفقاً للمعايير الدولية ذات الصلة ومع الالتزام الصارم بمبادئ حقوق الإنسان؛
- (ب) تدريب نسبة ٣٠ في المائة من العاملين في حقل الرعاية الصحية على مراعاة حقوق الإنسان ومكافحة التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية، خلال العام القادم؛
- (ج) تنظيم حملتين في كل وحدة طبية من أجل مكافحة وصمة العار والتمييز اللذين يعاني منهما الأشخاص ذوو الإعاقة العقلية والذهنية؛
- (د) توحيد معايير الرعاية الصحية العقلية والنفسية، من أجل حماية سلامة متلقي تلك الخدمات ومنع حدوث أضرار وأخطاء طبية؛ وإنشاء آليات لمنع هذا النوع من السلوك وحظره والإبلاغ عنه والمعاقبة عليه. وينبغي الاسترشاد في تنفيذ الإجراءات الطبية باحترام حقوق الإنسان الخاصة بمتلقي تلك الخدمات؛
- (هـ) إدارة الموارد المالية الخاصة بأنشطة الصحة العقلية في نظام التأمين الصحي الشعبي بحيث تُخدم مصالح متلقي الخدمات؛
- (و) تحسين ظروف السلامة والنظافة الصحية في الوحدات الطبية الملحقمة؛
- (ز) وضع بروتوكولات لرصد الانتهاكات والإبلاغ عنها، وتطبيق نظام للجزاءات وتعويض الضحايا عن الضرر، حسب الاقتضاء؛
- (ح) تعزيز التنسيق بين قطاعات الصحة والتعليم والإسكان فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة العقلية؛

(ط) تشجيع مشاركة المجتمع المدني، من خلال تحالفات تهدف إلى زيادة تعزيز ونشر الأنشطة المتعلقة بإعادة تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية والذهنية. وتمثل مشاركة المجتمع المدني مسألة أساسية من أجل إقامة نظام صحي شامل في هذا المجال، مما يستوجب تيسيرها.

٢٦٨- وتشكل الإعاقة والأمراض المزمنة تحديات كبيرة لمقدمي الخدمات الصحية. ومن شأن تزايد وتيرة الأمراض المزمنة، والحاجة إلى تشخيصها في سن مبكرة، مع ظهور أنواع مختلفة من الاضطرابات البدنية والذهنية والحسية، أن يؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات وتعقيده. وستواجه مؤسسات مثل مؤسسة الضمان الاجتماعي والخدمات لموظفي الدولة في الأجل القصير نوعين على الأقل من المطالب: أولاً، في مجال الرعاية الصحية الأولية، سيتعين العمل على الوقاية من المخاطر الصحية في سن مبكرة، مما يبرز الجوانب الصحية الإيجابية لتحسين نوعية الحياة. ثانياً، ستؤدي زيادة انتشار الأمراض المزمنة إلى الطلب على الخدمات ذات الدرجة العالية من التخصص والتكلفة المرتفعة، الشيء الذي يتطلب خدمات وقاية ورعاية متعددة التخصصات.

٢٦٩- وستكفل اللجنة الوطنية لحماية المستفيدين من الخدمات المالية والدفاع عنهم المعاملة العادلة والمنصفة من قبل مؤسسات التأمين، ومنع التمييز فيما يتصل بالحصول على الخدمات الطبية وغيرها من أنواع خدمات التأمين الأخرى. وتقترح اللجنة وفقاً لصلاحياتها، تقديم توصيات إلى المؤسسات المالية من أجل كفالة مساواة الأشخاص ذوي الإعاقة في المعاملة في مجال المنتجات والخدمات المالية.

٦- الرصد على الصعيد الوطني

٢٧٠- استندت صياغة هذا التقرير إلى التشاور مع المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات المكونة منهم. ويجب على ذات المنوال، أن تؤدي العناصر الفاعلة في المجتمع المدني (بما في ذلك الجمعيات والأوساط الأكاديمية والأشخاص ذوو الإعاقة وأسرهم) دوراً أكثر فعالية وتنسيقاً في مجال تشجيع تقديم المقترحات التي تنفع الأشخاص ذوي الإعاقة.